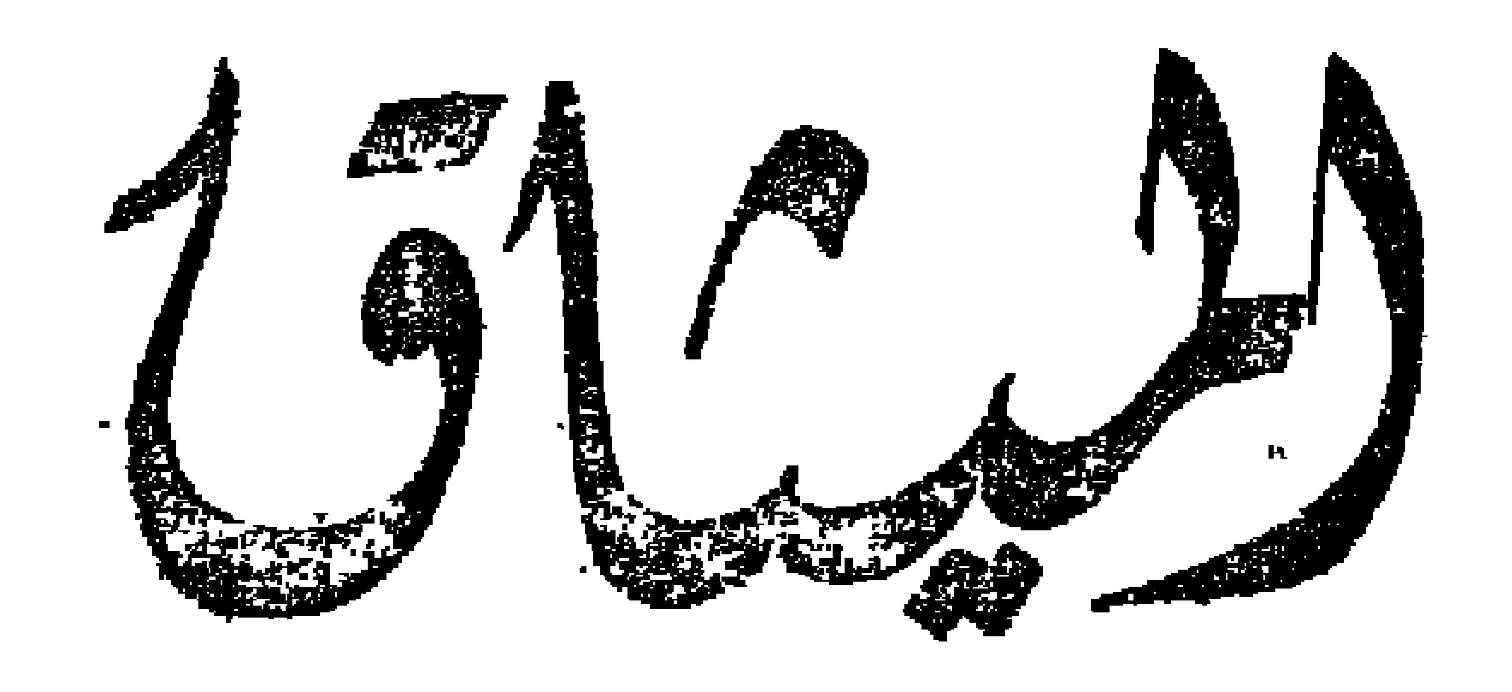
الجمهورية العربية المتحدة

٦ سبتمبر ١٩٧٢

الميثاق



مصلحة الاستعلامات



قدمه

الرئيس جمال عبد الناصر

الى

المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

يوم ٢١ مايو ١٩٦٢

الباب الأول

نظـرة عامة

ان يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ كان بداية مرحلة جديدة ومجيدة في تاريخ النضال المتواصل للشعب العربى فى مصر .

ان هذا الشعب ، فى ذلك اليوم المجيـد ، بدأ تجربة ثورية رائدة فى جميع المجالات ، وسـط ظروف متناهية فى صعوبتها وظلامها وأخطارها .

فتمكن هذا الشعب بصدقه الثورى ، وبارادة الثورة العنيدة فيه ، أن يغير حيـاته تغييرا اسـاسيا وعميقـا فى اتجاه آماله الانسانية الواسعة .

ان اخلاص الشعب المصرى لقضية الثورة ، ووضوح الرؤية أمامه ، واستمراره الدائب فى مصارعة جميع أنواع التحديات ، قد مكنه دون أدنى شك من تحقيق نموذج رائع للثورة الوطنيـة وهى الاستمرار المعاصر لنضال الانسان الحر عبر التاريخ من أجل حياة أفضل طليقة من قيود الاستغلال ، والتخلف فى جميـع صورها المـادية والمعنوية .

ان الشعب المصرى فى يوم بدء ثورته المجيدة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ أدار ظهره نهائيا لكل الاعتبارات البالية التى كانت تبدد قواه الايجابية ، وداس بأقدامه على كل الرواسب المتخلفة من بقايا قرون الاستبداد والظلم ، وأسقط الى غير ما رجعة جميع السلبيات التى كانت تحد من ارادته فى اعادة تشكيل حياته من جديد .

إن طاقة التغيير الثورى التى فجرها الشباب المصرى يوم ٢٣

يوليو تتجلى بكل القوى العظيمة الكامنة فيها اذا ما عادت الى الذاكرة كل جحافل الشر والظلام التى كانت تتربص بكل عود أخضر الأمل ينبت على وادى النيل العظيم .

لقد كان الغزاة الأجانب يحتلون — على أرضه وبالقرب منها — القواعد المدججة بالسلاح ترهب الوطن المصرى وتحطم مقاومته .

وكانت الأسرة المالكة الدخيلة تحكم بالمصلحة والهوى وتفرض المذلة والخنوع .

وكان الاقطاع يملك حقوله ويحتكر لنفسه خيراتها ولا يترك للايين الفلاحين العاملين عليها غير الهشيم الجاف المتخلف بعد الحصاد .

وكان رأس المال يمارس الوانا من الاستغلال للثروة المصرية بعد ما استطاع السيطرة على الحكم وترويضه لخدمته .

ولقد ضاعف من خطورة المواجهة الثورية لهذه القوى المتحالفة مع بعضها ضد الشعب ، ان القيادات السياسية المنظمة لنضال الجماهير قد استسلمت واحدة بعد واحدة واجتذبتها الامتيازات الطبقية وامتصت منها كل قدرة على الصمود . بل استعملتها بعد ذلك فى خداع جماهير الشعب تحت وهم الديمقراطية المزيفة .

وحدث نفس الشيء مع الجيش الذى حاولت القوى المسيطرة المعادية لمصالح الشعب ، أن تضعفه من ناحية ، وأن تصرفه من ناحية اخرى عن تأييد النضال الوطنى ، بل كادت أن تصل الى استخدامه فى تهديد هذا النضال وقمعه .

وفى مواجهة هذه الاحتمالات صباح يوم الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ رفع الشعب المصرى رأسه بالايمان والعزة ومضى

في طريق الثورة مصمما على مجابهة الصعاب والأخطار والظلام ماقدا العزم في غير تردد على احراز النصر ، توكيدا لحقه في الحياة مهما كانت الأعباء والتضحيات .

ان قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصرى تظهر في أبعادها الحقيقية الهائلة اذا ما ذكرنا ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثورى من غير تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ، كذلك فان هذا الزحف الثورى بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثورى .

ان ارادة الثورة في تلك الظروف الحافلة لم تكن تملك من دليل للعمل غير المبادىء الستة المشهورة التي نحتتها ارادة الثورة من مطالب النضال الشعبى واحتياجاته .

ولقد كان مجرد اعلانها في حد ذاته - في جو المصاعب والخطر والظلام - دليلا على صلابة ارادة التغيير الثورى وعنادها الذى لا يلين .

١ - في مواجهة جيوش الاحتلال البريطاني الرابضة في منطقة قناة السويس كان المبدأ الأول هو : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين . ١

٢ - في مواجهة تحكم الاقطاع الذي يستبد بالأرض ومن عليها كان المبدأ الثانى هو : القضاء على الاقطاع .

٣ - في مواجهة تسخير موارد الثروة لخدمة مصالح مجموعة من الراسماليين كان المبدأ الثالث هو : القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .

٤ - في مواجهة الاستغلال والاستبداد الذى كان نتيجة محتمة لهذا كله كان المبدأ الرابع هو : اقامة عدالة اجتماعية .

٥ ـ فى مواجهة المؤامرات لاضعاف الجيش واستخدام ماتبقى من قوته لتهديد الجبهة الداخلية المتحفزة للثورة ، كان الهدف الخامس هو : اقامة جيش وطنى قوى .

٦ ـ فى مواجهة التزييف السياسى الذى حاول ان يطمس معالم الحقيقة الوطنية كان الهدف السادس هو : اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ان هذه المبادىء الستة التى اسلمها النضال الشعبى المتواصل الى الطلائع الثورية التى جندها لخدمته من داخل الجيش والطلائع الثورية التى تجاوبت معها تلقائيا وطبيعيا من خارجه ، لم تكن نظرية عمل ثورى كاملة ولكنها كانت فى تلك الظروف دليلا للعمل يمثل عمق هذه الارادة الثورية ويلبى احتياجاتها ويبرز تصميمها على بلوغ الشوط الى مداه .

ان الشعب العظيم الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبنور الامل الذى أعطوا حياتهم من أجله .

والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى هذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الأجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله وفى توسيع مضمونه .

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه ـ فى أعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ عمليتين تاريخيتين لهما آثارهما الضخمة .

١ ـ ان هذا الشعب المعلم راح أولا :

يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسه وبالتفاعل

الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللا متناهية .

٢ ـ ثم ان هذا الشعب المعلم راح ثانيا :

يلقن طلائعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بأن يقوم بدور المعلم لطلائعه الثورية ، وانما هو فوق ذلك أقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك .. ان الشعب لم يكتف بأن يهزم كل محاولة من اعدائه للنيل من طلائعه الثورية ، وانما قاوم كل الانحرافات التى قد تأتى من النسيان أو الغرور ، وظل دائما يرشد طلائعه الثورية الى طريق واجبها .

ان ارادة الثورة لدى الشعب العربى المصرى والصدق الذى سلحت نفسها به ، حققت مقاييس جديدة للعمل الوطنى .

لقد أكدت هذه الارادة وصدقها انه لا يمكن أن تقوم عوائق او قيود على امكانية التغيير الا احتياجات الجماهير ومطالبها العادلة .

ان المنطق التقليدى فى مثل الظروف التى واجهها نضال الشعب المصرى كان يغرى بطريق المساومات والحلول الوسط والتفكير الاصلاحى الصادر عن العطاء والتبرع .

لقد كان ذلك ـ بالمنطق التقليدى ـ هو الممكن الوحيد فى مواجهة السيطرة الخارجية المعتدية، والسيطرة الداخلية المستغلة وفى غيبة تنظيم سياسى مستعد ، وبدون نظرية كاملة للعمل .

لـكن ارادة الثورة فى الشـعب المصرى وصدقها تحدت هذا المنطق التقليدى وجابهته بتفجير طاقات مليئة بامكانيات العمـل المبدع الرائع .

ان يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان موعد هـذا التفجير الثورى ، وفيه استطاع الشعب المصرى أن يعيد اكتشاف نفسه وأن يفتح بصره على امكانيات هائلة كامنة فيه .

ان هذه الامكانيات الهائلة حققت تجربة جـديدة فى تاريخ الثورات ، وان السنوات التى مضت حتى الآن ـ منذ يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ سوف تثبت انها ذخيرة قيمة بالنسبة لنضال شعوب كثيرة .

ان هذه التجربة اثبتت أن الشعوب المغلوبة على أمرها قادرة على الثورة ، واكثر من ذلك ـ انها قادرة على الثورة الشاملة .

ان الشعب المصرى خاض خـلال هذه التجربة غمار ثورات كثيرة تشابكت معاركها وتداخلت مراحلها ، ثم استطاع فى حقبة قصيرة من الزمان أن يقهر جميع أعداء ثورته المتعددة ، وأن يخرج بقوة اندفاع متزايدة الى مرحلة الانطلاق نحو التقدم .

ان الشعب المصرى فى نضاله ضد الاستعمار استطاع أن يشل فاعليات طبقات من المجتمع القديم كانت قادرة على خداعه بالتظاهر باشتراكها معه فى حرب الاستعمار ، بينما هى فى الواقع متصلة فى مصالحها به .

أن حرب التحرير التى كان يمكن بالمفهوم التقليدى أن تحتاج الى وحدة جميع الطبقات فى الوطن ، حققت انتصارها فى الواقع حين حمت نفسها من اية ضربة خائنة فى الظهر .

ان الشعب المصرى خاض معركة التحرير ضد الاستعمار ،

ولم تخدعه المظاهر ، وحرص طول المعركة على أن يعزل عن صفوفه كل الذين ترتبط مع الاستعمار مصالحهم في مواصلة الاستغلال.

وفي نفس الوقت فان الشعب المصرى وهو يجابه الثورة من اجل التطوير ، ويحاول تجميع المدخرات وتشجيعها وتحريكها فى اتجاه التنمية ، لم يغب عن باله أن الراسمالية المحلية الكبيرة استطاعت فى ظروف ثورات وطنية عديدة أن تحول نتائج الثورة الى ارباح لها ، لأنها ـ بامتلاكها للمدخرات القادرة على العمل فى التنمية ـ تستطيع أن تحتل لنفسها مواقع الاحتكار التى تحصل منها على كل فوائد هذه التنمية .

ان الشعب المصرى فى ثورته الأصيلة ضرب جميع الاحتكارات المحليـــة فى نفس الوقت الذى كانت هذه الاحتكارات تتصـــور أن حاجته اليها بسبب ضرورات التطوير ماسة وشديدة .

ان هذه الثورة الأصيلة هى التى مكنت الشعب المصرى ـ وهو يتجه بكل جهوده الى الانتاج ـ من أن يتـــأكد أولا من سيطرته الـكاملة على كل أدوات الانتاج .

وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ـ ابان نضاله ضد الاستعمار .. كذلك ابان نضاله ضـد محاولات الراسمالية أن تستغل الاستقلال الوطنى لخدمة مصالحها تحت ضغط احتياجات التنمية ـ فى نفس هذا الوقت رفض الشعب المصرى ديكتاتورية اى طبقة من الطبقات ، وصمم على أن يكون تذويب الفوارق بين الطبقات هو طريقه الى الديمقراطية الكاملة لجميع قوى الشـعب العاملة . وفى نفس الوقت أيضا فان الشعب المصرى ، تحت ظروف هـذه المعارك الثورية المتشابكة المتـــداخلة ، كان مصرا على أن يستخلص ، للمجتمع الجديد الذى يتطلع اليه ، علاقات اجتماعية

جديدة تقوم عليها قيم أخلاقية جديدة وتعبر عنها ثقافة وطنية جديدة .

لقد عبر الشعب المصرى مراحل التطور بحيوية وشباب ، مجتازا المسافة الشاسعة من رواسب مجتمع اقطاعى ، بدأ فيه عصر الرأسمالية ، الى المرحلة التى بدأ فيها التحول الاشتراكى ـ بدون اراقة دماء .

ان هذه الصور من الثورة الشاملة تكاد فى الواقع أن تكون سلسلة من الثورات ، وفى المنطق التقليدى حتى لحركات ذات طابع ثورى سبقت فى التاريخ ، فان هذه الثورات كان لابد لها أن تتم فى مراحل مستقلة يستجمع الجهد الوطنى قواه بعد كل مرحلة منها ليواجه المرحلة التالية .

لكن العمل العظيم الذى تمكن الشعب المصرى من انجازه بالثورة الشاملة ذات الاتجاهات المتعددة يصنع ـ حتى بمقاييس الثورات العالمية ـ تجربة ثورية جديدة .

ان هذا العمل العظيم تحقق بفضل عدة ضمانات تمكن النضال الشعبى من توفيرها :

أولا ـ ارادة تغيير ثورى ترفض أى قيد أو حد لحقوق الجماهير ومطالبها .

ثانيا ـ طليعة ثورية مكنتها ارادة التغيير الثورى من سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة المصالح صاحبة الحق الطبيعى والشرعى وهى مصالح الجماهير .

ثالثا ـ وعى عميق بالتاريخ وأثره على الانسان المعاصر ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى بقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير فى التاريخ .

رابعا ــ فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يصدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد ».

خامسا ــ ايمان لا يتزعزع بالله وبرسله ورسالاته القدسية التى بعثها بالحق والهدى الى الانسانية فى كل زمان ومكان .

وان أعظم تقدير لنضال الشعب العربى فى مصر ولتجربته الرائدة هو الدور الذى استطاع أن يؤثر به فى حياة أمته العربية وخارج حدود وطنه الصغير الى آفاق وطنه الاكبر .

ان تجربة الشعب المصرى أحدثت أصداء بعيدة المدى فى نضال أمته العربية .

ان ثورة الشعب المصرى حركت احتمالات الثورة فى الارض العربية كلها ، وليس من شك ان هذه الحركة كانت أحد الدوافع القوية التى مكنت من النجاح الثورى فى مصر .

ان الأصداء القوية ، التى أحدثتها ثورة الشعب المصرى فى الأفق العربى كله ، عادت اليه مرة أخرى على شكل قوة محركة تدفع نشاطه وتمنحه شبابا متجددا .

ان ذلك التفاعل المتبادل يؤكد فى حد ذاته ــ وحدة شعوب الأمة العربية .

واذا كانت التجربة الثورية الشاملة قد ألقيت مسئوليتها الأولى على الشعب العربى فى مصر ، فان تجاوب بقية شعوب الأمة العربية مع التجربة ، كان من الأسباب القوية التى مكنت الشعب المصرى أن ينتصر ، وليس من شك أن الشعب المصرى مطالب اليوم بأن يجعل انتصاره فى خدمة قضية الثورة الشاملة فى بقية شعوب أمته العربية ».

ان أصداء النصر الذى حققه الشـــعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية ، وانما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى أفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية .

انمعركه السويس التى كانت أحد الأدوار البارزة فى التجربة الثورية المصرية ، لم تكن لحظة اكتشف فيها الشـــعب المصرى نفســه ، أو اكتشفت فيها الأمة العربية امكانياتها فقط، وانما كانت هذه اللحظة عالمية الأثر ، رأت فيها كل الشعوب المغلوبة على أمرها ان فى نفسها طاقات كامنة لا حدود لها ، وانها تقدر على الثورة بل ان الثورة هى طريقها الوحيد .

الباب الثانى

فى ضرورة الثورة

لقد اثبتت التجربة ـ وهى مازالت تؤكد كل يوم ـ ان الثورة هى الطريق الوحيد الذى يستطيع النضال العربى أن يعبر عليه من الماضى الى المستقبل .

فالثورة هى الوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التى كبلتها ومن الرواسب التى اثقلت كاهلها ، فان عوامل القهر والاستغلال التى تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضا . وانما لابد على القوى الوطنية ان تصرعها وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا .

والثورة هى الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذى أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، فان وسائل العمل التقليدية لم تعد قادرة على أن تطوى مسافة التخلف الذى طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة فى التقدم ، ولابد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسئولية .

والثورة بعد ذلك هى الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدى الكبير الذى ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التى لم تستكمل نموها ، ذلك التحدى الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة التى تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف . فانها ـ بما توصلت اليه من المعارف ـ تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر

تقدما ، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا بالنسبة اليهم — اكثر تخلفا ، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم .

ان الطريق الثورى هو الجسر الوحيد الذى تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ماتتطلع اليه ، والثورة العربية ، اداة النضال العربى الآن وصورته المعاصرة ، تحتاج الى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث .. تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التى تخوض غمارها اليوم ، وأن تنتزع النصر محققة أهدافها من جانب ، ومحطمة جميع الأعداء الذين يعترضون طريقها من جانب آخر .

وهذه القدرات الثلاث هى :

اولا — الوعى القائم على الاقتناع العلمى النابع من الفكر المستنير والناتج من المناقشة الحرة التى تتمرد على سياط التعصب أو الارهاب .

ثانيا — الحركة السريعة الطليقة التى تستجيب للظروف المتغيرة التى يجابهها النضال العربى ، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية .

ثالثا — الوضوح فى رؤية الأهداف ، ومتابعتها باستمرار .. وتجنب الانسياق الانفعالى الى الدروب الفرعية التى تبتعد بالنضال الوطنى عن طريقه وتهدر جزءا كبيرا من طاقته .

وان الحاجة الى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية من الظروف التى تعيشها التجربة الثورية العربية .. وتباشر تحت تأثيراتها دورها فى توجيه التاريخ العربى .

ان الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقا جديدا أمام أهداف النضال العربى .

ان عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت فى نهاية المطاف أهداف النضال العربى ظاهرة واضحة ، صادقة فى تعبيرها عن الضمير الوطنى للأمة وهي :

الحرية .. والاشتراكية .. والوحدة .

بل ان طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها ويرسم حدودها .

لقد أصبحت الحرية الآن تعنى حرية الوطن ، وحرية المواطن

وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية ، هى الكفاية والعدل .

وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمن الطبيعى لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد ارادتها وضد مصالحها، والعمل السلمى من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ، ثم الاجماع على قبولها ، تتويجا للدعوة والعمل معا .

***

لقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربى .. ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الأهداف .

والحاجة الى طريق جديد لا تصدر عن رغبة فى التجديد لذاته ، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية ، وانما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة ، ولابد لها فى مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها .

ومن ثم فان التجربة الثورية العربيـــة لا تستطيع أن تنقل ما توصل اليه غيرها .

ومع ان خصائص الشـــعوب ومقومات الشخصية الوطنيـــة تفرض خـــلافا فى منهاج كل منها لحل مشـاكله ، الا أن الخلاف الأكبر هو ما تفرضــــه الظروف المتغيرة التى تســـود العـــالم كله وتحكمه ، خصـوصـا هذه التغييرات البعيدة المدى التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٥ م

ان هذه الظروف تأتى بتغييرات شـــــاملة وعميقة على الجو الذى يجرى فيه النضال الوطنى لـكل الأمم .

وليس معنى ذلك أن النضال الوطنى للشعوب وللأمم مطالب اليوم بأن يخترع مفاهيم جـــديدة لأهدافه الـكبرى ، ولـكن معناه انه مطالب اليوم بأن يجد الأساليب المسايرة لاتجاه التطور العام والمتفقة مع طبيعة العالم المتغيرة .

***

ان ابرز التغييرات التى طرأت منـــذ نهاية الحرب العالميـــة الثانية يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا ـ تعاظم قوة الحركات الوطنية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، حتى لقـــد استطاعت هذه الحركات أن تقود معارك عديدة ، ومنتصرة ، ضد القوى الاستعمارية ، ومن ثم اصـــبح لهذه الحركات الوطنية تأثير عالمى فعال .

ثانيا ـ ظهور المعســكر الشيوعى كقوة كبيرة يتزايد وزنهـــا المـادى والمعنوى يوما بعد يوم فى مواجهة المعسكر الرأسمالى .

ثالثا ـ التقدم العلمى الهائل الذى حقق طفرة فى وسائل الانتاج فتحت آفاقا غير محدودة أمام محاولات التطوير .

كما انه حقق طفرة فى أسلحة الحرب بلغت خطورتها الى حد انها اصبحت رادعا يحول دون نشوبها بسبب ما تقدر على الحاقه مع الأهوال بجميع الأطراف فى اية معركة .

هذا فضلا عن التغيير الأساسى المذهل الذى حققه هذا التقدم العلمى في وسائل المواصلات لدرجة أن تلاشت المسافات وسقطت الحواجز التى كانت تفصل ما بين الامم فعليا وفكريا .

رابعا ـ نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية واهمها زيادة تأثير القوى المعنوية فى العالم ، كالأمم المتحدة ، والدول غير المنحازة ، وقوة الرأى العام العالمى .

وفى نفس الوقت اضطر الاستعمار تحت هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل ، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية ، وعن طريق الحرب الباردة التى تدخل فى نطاقها محاولة تشكيك الأمم الصغيرة فى قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابى المتكافىء فى خدمة المجتمع الانسانى .

ان هذه التغييرات الضخمة فى العالم تأتى معها بظروف جديدة تؤثر تأثيرا لا جدال فيه على العمل من اجل اهداف النضال الوطنى لكل الامم بما فى ذلك أهداف الأمة العربية .

واذا كانت أهداف النضال العربى هى الحرية والاشتراكية والوحدة ، فان التغييرات العالمية حملت تأثيرها الى وسائل العمل من أجلها .

بتفاعل هذه التغييرات العالميه مع ارادة الثورة الوطنية ، لم يعد

أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية ، فان الشعب العربى فى مصر تمكن من أن يحمل السلاح بنجاح فى بورسعيد دفاعا عن الحرية واستطاع أن يحقق سنة ١٩٥٦ انتصارا حاسما مازالت تتردد أصداؤه ، كما تمكن الشعب العربى فى الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات اصرارا على الحرية •

كذلك فان العمل الاشتراكى لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاما حرفيا بقوانين جرت صياغتها فى القرن التاسع عشر •

ان تقدم وسائل الانتاج •• ونمو الحركات الوطنية والعمالية، فى مواجهة سيطرة الاستعمار والاحتكارات •• وازدياد فرص السلام فى العالم بتأثير القوى المعنوية وبتأثير ميزان الرعب الذرى فى نفس الوقت — تخلق ظروفا جديدة أمام التجارب الاشتراكية — تختلف تماما عن الظروف السابقة ، بل انها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة •

والأمر كذلك فى تجربة الوحدة •• فان النماذج السابقة لها فى القرن التاسع عشر — وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الايطالية — لم تعد تقبل التكرار •• وان اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الاجماع الشعبى ليس مجرد تمسك بأسلوب مثالى فى العمل الوطنى •• وانما هو فوق ذلك ، ومعه ، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية فى ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها ، سواء أكانت هذه القواعد فى قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها ، أم كانت فى مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التى يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكرى •

والثورة العربية وهى تواجه هذا العالم ، لا بد لها أن تواجه

بفكر جديد لا يحبس نفسه فى نظريات مغلقة يقيد بها طاقته ٠٠ وان كان فى نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الفنيـــه التى حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها ٠

ان التجارب الاجتماعية لا تعيش فى عزلة عن بعضها ، وانما التجارب الاجتماعيـــة ـ كجزء من الحضارة الانسانيـــة ـ تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق ٠٠

ان مشعل الحضارة انتقل من بلد الى بلد ٠٠ لكنه فى كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوى به ضوءه على امتداد الزمان ٠

وكذلك التجارب الاجتماعية ٠

انها قابلة للانتقال ، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل ٠٠ قابلة للدراسة المفيـــدة ، لكنها ليست قابلة لمجـــرد الحفظ عن طريق التكرار ٠

وهذه أولى مسئوليـــات القيادات الشعبية الثـــوريه للأمة العربيـــة ، ومعنى ذلك ان هذا العمل الثورى الطليعى ، لا بد أن تتحمل القسط الأكبر منه القيادات الشعبية الثوريه فى الجمهورية العربية المتحدة التى فرضت عليها الظروف الطبيعيه والتاريخيـــة مسئولية أن تكون الدولة النواة ، فى طلب الحرية والاشتراكيـــة والوحدة ٠٠٠ للأمة العربية ٠

ان هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن ان تتأمل تاريخهـــا ، وان تنظر الى واقع عالمها ، ثم تقدم على صنع مستقبلها واثقـــة فى ثبات على أرضها ٠

الباب الثالث

جذور استقلال المصرى

منذ زمان بعيد فى الماضى ، لم تكن هناك سدود بين بلاد المنطقة التى تعيش فيها الأمة العربية الآن ••

وكانت تيارات التاريخ التى تهب عليها واحدة ، كما كانت مساهمتها الايجابية فى التأثير على هذا التاريخ مشتركة •

ومصر بالذات لم تعش حياتها فى عزلة عن المنطقة المحيطة بها • بل كانت دائما ـ بالوعى ، وباللاوعى فى بعض الأحيان ـ تؤثر فيما حولها وتتأثر به ، كما يتفاعل الجزء مع الكل ، وتلك حقيقه ثابتة تظهرها دراسة التاريخ الفرعونى صانع الحضارة المصرية والانسانية الأولى ، كما تؤكدها بعد ذلك وقائع عصور السيطرة الرومانية والاغريقية •

وكان الفتح الاسلامى ضوءا أبرز هذه الحقيقة وأنار معالمها وصنع لها ثوبا جديدا من الفكر والوجدان الروحى •

وفى اطار التاريخ الاسلامى ، وعلى هدى من رسالة محمد ـ صلى الله عليه وسلم ـ قام الشعب المصرى بأعظم الأدوار دفاعا عن الحضارة الانسانية •

وقبل أن ينزل ظلام الغزو العثمانى على المنطقة بأسرها كان شعب مصر قد تحمل ببسالة منقطعة النظير مسئوليات حاسمة لصالح المنطقة كلها •

كان قد تحمل المسئوليـــة المادية والعسكرية فى صـــد أولى موجات الاستعمار الأوربى التى جاءت متسترة وراء صليب المسيح، وهى أبعد ما تكون عن دعوة هذا المعلم العظيم •

وكان قد تحمل المسئولية المـــادية والعسكرية فى رد غزوات التتار الذين اجتاحوا سهول الشرق واجتازوا جباله حاملين الخراب معهم والدمار •

ثم كان قد تحمل المسئولية الأدبية فى حفظ التراث الحضارى العـــربى وذخائره الحافلة ، وجعل من أزهره الشريف حصـــنا للمقاومة ضـــد عوامل الضعف والتفتت التى فرضتها الخـــلافة العثمانية استعمارا ورجعية باسم الدين ، والدين منها براء •

ولم تكن الحملة الفرنسية على مصر مع مطلع القرن التاسع عشر هى التى صنعت اليقظة المصرية فى ذلك الوقت ـ كما يقول بعض المؤرخـــين ـ فان الحملة الفرنســـية حين جاءت الى مصر وجدت الأزهر يموج بتيـــارات جديدة تتعدى جدرانه الى الحياة فى مصر كلها ، كما وجدت ان الشعب المصرى يرفض الاستعمار العثمانى المقنع باسم الخلافة ، والذى كان يفرض عليه دون ما مبرر حقيقى تصادما بين الايمان الدينى الأصيل فى هذا الشعب ، وبين ارادة الحياة التى ترفض الاستبداد •

ولقد وجدت هذه الحملة مقاومة عنيفة لسيطرة المماليك وتمردا مستمرا على محاولاتهم لفرض الظلم على الشعب المصرى وبرغم ان هذه المقاومة العنيفة والتمرد المستمر قد كلفا شعب مصر غاليـــا فى ثروته الوطنية وفى حيويته ، فان الشعب المصرى كان صامدا ثابت الايمان •

على ان الحملة الفرنسية جاءت معها بزاد جديد لطاقة الشعب الثورية فى مصر ذلك الوقت •

جاءت ومعها لمحات عن العلوم الحديثة التى طورتها الحضارة الأوربيـــة بعد أن أخذتها عن غيرها من الحضارات ، والحضـارة الفرعونية والعربية فى مقدمتها .

كذلك جاءت معها بالأساتذة الكبار الذين قاموا بدراسة أحوال مصر وبالكشف عن أسرار تاريخها القديم .

وكان هذا الزاد يحمل في طياته ثقة بالنفس كما كان يحمل آفاقا جديدة تشد خيال الحركة المتحفزة للشعب المصري .

وقد كانت هذه اليقظة الشعبية هى القوة الدافعة وراء عهـد محمد على ، واذا كان هناك شـــبه اجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر ، فان المأساة فى هذا العهد هى ان محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت له حكم مصر الا بوصفها نقطة وثوب الى مطامعه . ولقد ســاق مصر وراءه الى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب .

ان اليابان الحديثة بدأت تقدمها فى نفس هذا الوقت الذى بدأت فيه حركة اليقظة المصرية ، وبينما استطاع التقدم اليـاباني أن يمضي ثابت الخطى ، فان المغامرات الفردية عرقلت حركة اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة ألحقت بها أفدح الأضرار .

ان هذه النكسة فتحت الباب للتـدخل الأجنبى فى مصر على مصراعيـــه ، بينما كان الشعب قبلها قد رد بتصميم ونجـــاح محاولات غزو متواليـة كانت أقربها فى ذلك الوقت حملة فريزر ضد رشيد .

ومن سوء الحظ أن النكسة وقعت فى مرحلة هامة من مراحل تطور الاستعمار ، فان الاستعمار كان قد تطور فى ذلك الوقت من مجرد احتـــلال المستعمرات واســـتنزاف مواردها الى مرحـــلة الاحتكارات المالية لاستثمار رؤوس الأموال المنهوبة من المستعمرات

وكانت النكسة في مصر بابا مفتوحا لقوى السيطرة العالمية وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير في مصر ، وركزت نشاطها في اتجاهين واضحين ، هما حفر قناة السويس ، وتحويل أرض مصر الى حقـــل كبير لزراعة القطن ، لتعـــويض الصناعة البريطانية عن أقطان أمريكا التى قل ورودها الى بريطانيا بسبب انتهاء سيطرتهـــا على أمريكا ، ثم انقطع وصولهـــا تماما بسبب ظروف الحرب الأهلية الأمريكية .

ولقد عاشت مصر في هذه الفترة تجربة مروعة استنزفت فيها كل امكانيات الثروة الوطنية لصـــالح القوى الأجنبية ، ولمصلحة عدد من المغامرين الأجانب الذين تمكنوا من السيطرة على أمراء أسرة محمد علي ، وساعدهم على ذلك فداحة النكسة التى أصيبت بها حركة اليقظة المصرية .

على ان روح هذا الشعب لم تستسلم ، وانما استطاعت تحت المحن العصيبة فى هذه الفترة أن تختزن طاقات تحفزت لاطلاقها في اللحظة المناسبة .

وكانت هذه الطـــاقة هى العلم الذى حصل عليـــه آلاف من شباب مصر الرواد ممن أرسلوا ـ أيام الصحوة التى سبقت النكسة من حكم محمد علي ـ الى أوربا ليتمكنوا من العـلم الحديث ، فان هؤلاء اســـتطاعوا بعد عودتهم الى الوطن أن يجلبـــوا معهم بذورا صالحة ما لبثت التربة الثورية الخصبة لمصر أن احتضنتها لتخرج منها بشائر نبت ثقافي جـــديد راح ينشر الوانا من الأزهار على ضفاف النيل الخالد .

وليس صدفة أن هذه الزهور المتفتحة على ضفاف وادى النيل كانت بمثابة الومضات اللامعة التى لفتت أنظار العناصر المتطلعة الى التقدم في المنطقة كلها نحو مصر ، وجعلت منها فى النصـف

الثـانى من القرن التاسع عشر منبرا للفكر العربى كله ومسرحا لقموته وملتقى لكل الثوار العرب من وراء الحدود المصطنعـة والموهومة •

ولقد أحست الاحتـكارات الاستعمارية الطامعة فى المنطقـة بالزمن الجديد يستجمع قواه ويتحفـز ، وكانت بريطانيا بالذات لا تحول انظارها عن مصر بحكم اهتمامها بالطريق الى الهند ، ومن ثم القت بثقلها كله في المعركة الثورية التي لاحت مقدماتها بين القوى الشعبية وبين أسرة محمد على الدخيلة المغامرة •

وكانت ثورة عرابى هى قمة رد الفعل الثورى ضد النكسة •

وكان الاحتلال البريطاني العسكرى لمصر سنة ١٨٨٢ ــ ضمانا لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية ، وتأييدا لسلطة الخديو ضـد الشعب ــ هو التعبير عن ارادة الاسـتعمار فى استمرار بقـاء النكسة ، ومواصلة القهر والاستغلال ضد شعب مصر •

ان قوة الاحتـلال البريطاني العسكرى ومؤامرات المصـالح الاحتكارية الاستعمارية والاقطاع الذى أقامته أسرة محمـد على باحتكارها للأرض أو اقتسام جزء منها بين أصدقائها أو أصـدقاء المسـتغلين الأجانب ــ ذلك كله لم يستطع أن يطفىء شعلة الثورة على الأرض المصرية •

ان وادى النيل ،لم تنقطع فيه أصوات النداءات الثـورية فى مواجهة هذا الارهاب المتحكم الذى تسنده قوى الاحتـلال الأجنبى والمصالح الدولية الاستعمارية •

ان أصـداء المدافع التى ضربت الاسكندرية وأصداء القتـال الباسل الذى طعن من الخلف فى التـل الكبير لم تكد تخفت حتى انطلقت أصوات جديدة تعبر عن ارادة الحياة التى لا تموت لهـذا الشعب الباسل ، وعن حـركة اليقظة التى لم تقهرها المصـائب والمصاعب •

لقد سكت أحمد عرابى ، لكن صوت مصطفى كامل بدأ يجلجل فى آفاق مصر •

ومن عجب أن هذه الفترة التى ظن فيها الاستعمار والمتعاونون معه أنها فترة الخمود ، كانت من أخصب الفترات فى تاريخ مصر بحثا فى أعماق النفس وتجميعا لطاقات الانطلاق من جديد •

لقد ارتفع صوت محمد عبده فى هذه الفترة ينادى بالاصلاح الدينى •

وارتفع صوت لطفى السيد ينادى بأن تكون مصر للمصريين •

وارتفع صوت قاسم أمين ينادى بتحرير المرأة •

وكانت تلك كلها مقدمة موجة ثورية جديدة ما لبثت أن تفجرت سنة ١٩١٩ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وبعد خيبة الأمل فى الوعود البراقة التى قطعها الحلفاء على أنفسهم خلال الحرب وفى مقدمتها وعود ويلسون التى ما لبث هو نفسه أن تنكر لها واعترف بالحماية البريطانية على مصر •

وركب سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبى العنيد الذى وجهت اليه الضربات المتلاحقة أكثر من مائة عام متواصلة دون أن يستسلم أو ينهزم ••

ان ثورة الشعب المصرى سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة الطويلة ، فان الأسباب التى أدت الى فشلها هى نفس الأسباب التى حركت حوافز الثورة سنة ١٩٥٢ •

ان هناك ثلاثة أسباب واضحة أدت الى فشل هذه الثورة ، ولا بد من تقييمها فى هذه المرحلة تقييما أمينا ومنصفا •

أولا ـ ان القيادات الثورية أغفلت اغفالا ـ كاد أن يكون تاما ـ مطالب التغيير الاجتماعى ، على أن تبرير ذلك واضح فى طبيعة المرحلة التاريخية التى جعلت من طبقة ملاك الأراضى أساسا للأحزاب السياسية التى تصدت لقيادة الثورة •

ومع ان اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا فى مفهـــومه الاجتماعى ، الا أن قيـادات الثورة لم تتنبـــه لذلك بوعى ، حتى لقد ســـاد تحليل خاطئ في هدا الظرف ردده بعض المؤرخـــين ، مؤداه ان الشعب المصرى ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا فى حالة الرخاء ، ولقد استدلوا على ذلك بأن الثـورة وقعت فى ظروف الرخاء الذى صاحب ارتفاع أسعار القطن فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وذلك استدلال سطحى فان هذا الرخاء كان محصورا فى طبقة ملاك الأراضى وطبقة التجار والمصدرين الأجانب الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار ، وبذلك زاد التناقض بينهم وبين الكادحـــين من الفلاحين الذين كانوا يروون حقـــول القطن بعـرقهم ودمائهم دون أن تتغير أحوالهم بارتفاع أسعاره • وكان هذا الحرمان فى القــاعدة ـ بتناقضه مع الرخاء فى القمـــة ـ من أسباب الاحتكاك الذى أشعل شرارة الثورة •

ان المحرومين كانوا هم وقـــود الثورة وضحاياها •• لـــكن القيادات التى تصدت فى مقـــــدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ ، باغفالهـــا للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجـــار الثورى لم تستطع أن تتبين بوضوح ان الثورة لا تحقق غاياتها بالنســـــبة للشعب الا اذا مدت اندفاعها الى ما بعد المواجهة السياسيةالظاهرة من طلب الاســـتقلال ووصلت الى أعماق المشكلة الاقتصـــادية والاجتماعية •

ولقد كانت الدعوة الى تمصـــير بعض أوجه النشاط المـالى هى قصارى الجهد فى ذلك الوقت ، فى حين أن الدعوة الى اعادة توزيع الثورة الوطنية أصلا وأساسا كانت هى المطلب الحيوى الذىيتحتم البدء فيه من غير تأخير أو ابطاء •

ثانيا ـ ان القيادات الثورية فى ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصيـــة المصرية ، ولم

تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية ٠

لقد فشلت هذه القيادات فى أن تتعلم من التاريخ ٠ وفشلت أيضا فى أن تتعلم من عدوها الذى تحاربه ، والذى كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد ٠

ومن هنا فان قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة وعد (بلفور) الذى أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق امتداد الأرض العربيـــة وقاعدة لتهديدها ٠

وبهذا الفشل فان النضال العربى ، فى ساعة من أخطر ساعات الأزمة ، حـــرم من الطاقة الثورية المصرية ، وتمكنت القـــوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتــة الجهد ٠

واختصت ادارة الهند البريطانية بالتعامل مع شبه الجـزيرة العربية ومع العراق ٠

وانفردت فرنسا بسوريا ولبنان ٠

بل وصل الهـــوان بالأمة العربية فى ذلك الوقت الى حد أن جواسيس الاستعمار تصدروا قيادة حركات ثورية عربية ، وكانت بأمرهم ومشورتهم تقام العروش للذين خانوا النضال العـــربى وانحرفوا عن أهدافه ٠٠

كل هذا والحركة الثورية الوطنية فى مصر تتصور أن هـــذه الأحداث لا تعنيها ٠ وانها لا ترتبط مصيريا بكل هذه التطـورات الخطيرة ٠

ثالث ــ ان القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أســاليب نضالها وبين الأساليب التى واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب

فى ذلك الوقت • ان الاستعمار اكتشف ان القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ، ومن ثم انتقل من السيف الى الخديعة ، وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينهـا وبين الجـوهر الحقيقى ، وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين لها هذا الخلط •

ان الاستعمار فى هذه الفترة أعطى من الاستقلال اسمه وسلب مضمونه ، ومنح من الحرية شعارها واغتصب حقيقتها •

وهكذا انتهت الثورة باعلان استقلال لا مضمون له ، وبحرية جريحة تحت حراب الاحتلال •

وزادت المضاعفات خطورة بسبب الحكم الذاتى الذى منحـه الاستعمار ، والذى أوقع الوطن باسم الدستور فى محنة الخـلاف على الغنائم دون نصر •

وكانت النتيجة ان أصبح الصراع الحزبى فى مصر ملهاة تشغل الناس وتحرق الطاقة الثورية فى هباء لا نتيجة له •

وكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ التى عقدت بين مصر وبريطانيا ، والتى اشـتركت فى توقيعها جبهة وطنية تضم كل الأحـزاب السياسية العاملة فى ذلك الوقت ـ بمثابة صك الاستسلام للخديعة الكبرى التى وقعت فيها ثورة ١٩١٩ • فقد كانت مقدمتها تنص على استقلال مصر ، بينما صلبها فى كل عبارة من عباراته يسلب هذا الاستقلال كل قيمة له وكل معنى •

الباب الرابع

درس النكسة

لقد كانت فترة الخطر الحقيقي على نضال الشعب المصرى هى هذه الفترة الطويلة الحافلة بالخديعة ، ما بين انتكاسة سنة ١٩١٩ الى حين تنبهت القوى الشعبية للخطر الذى يتهددنا من منطق المساومة والاستسلام ، ومن ثم بدأ التأهب النفسى لثورة يوليو ١٩٥٢ ٠

ان هذه الفترة كانت قادرة ـ لولا صلابة الشعب ومعدنه الأصيل ـ أن تحمل البلاد الى حالة من اليأس تخنق كل حوافز الرغبة فى التغيير أو تلحق بها الشلل الذى يمنعها من الحركة ٠

ان هذه الفترة التى يمكن أن ننظر اليها الآن باعتبارها فترة الأزمة الكبرى كانت حافلة بالواجهات المضللة التى تخفى وراءها الأطلال المتهاوية من بقايا ثورة ١٩١٩ ٠

لقد كانت القيادات الباقية من ذكريات الثورة ما زالت واقفة فى المقدمة ، ولكن هذه القيادات فقدت كل طاقاتها الثورية ، وأسلمت كل الشعارات التى رفعها الشعب سنة ١٩١٩ الى كبار ملاك الأرض الذين كانوا دعامة التنظيمات الحزبية القائمة ، وأشركوا فيها بعض الانتهازيين الذين اجتذبتهم عملية تقسيم الغنائم بعد انتكاسة الثورة ٠

ولقد ظهرت فى هذا الجو فئات طفيلية :

لقــــد استطاع هذا الانحراف أن يجذب الى الجـــو الحزبى الفاسد جماعات من المثقفين ، كان فى قدرتهم أن يكونوا حراســا على أمانى الثورة الحقيقية ، لكن الاغراء كان أقوى من مقاومتهم .

كذلك استطاع هذا الانحراف أن يمهد لفئة من الرأسماليين ، ورثوا فى حقيقة الأمر نفس دور المغامرين الأجانب فى القرن التاسع عشر .. بكل سطحيته التى لا تهتم بتطوير الوطن ذاته قـــــدر اهتمامها باستغلال أكبر جـــزء من ثروته واستنزافها فى أقل وقت ممكن .

ثم انتهى المطاف بهذه الأحزاب جميعا الى الحد الذى دفعهــا للارتماء فى أحضان القصر تارة ، وفى أحضان الاستعمار تارةأخرى . وفى الواقع كان القصر والاستعمار بحكم مصالحهما فى صف واحد وان بدت الخلافات السطحية بينهما فى بعض الظروف .. لـــكن الحقيقة الكبرى أن كليهما كان يقف فى الصف المعادى لمصـــالح الشعب .. والمضاد لاتجاه التقدم .

ان سلطة الشعب كانت خطرا على أوضاعهما الدخيلة ، واتجاه التقدم كان محققا أن يجرفهما معا الى نفس المصير .

وفى ذلك الوقت أيضا كانت هناك واجهة ديموقراطية مضللة، استعانت بها الفلول المنهزمة من ثورة ١٩١٩ لتخدع بها الشــــعب عن حقيقة مطالبه .

ان الديمقراطية بالطريقة التى جرت بها ممارستها فى مصر تلك الفترة كانت ملهاة مهينة ..

ان الشعب لم يعد صاحب السلطة .. وانما أصبح الشـــعب أداة فى يد السلطة أو بمعنى أصبح ضحية لها .

ولم تعد أصوات الجماهير هى التى تقرر خط السير الوطنى ، وانمــا أصبحت أصوات الجماهــير تساق وفقا لارادة السلطــات

الحاكمة وأصدقائها • ولقد كان ذلك نتيجة طبيعية لاغفال الجانب الاجتماعى من أسباب ثورة الشعب سنة ١٩١٩ •

ان الذى يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليهم •• يقدر بالتبعية أن يحتكر أصواتهم وأن يسيطر عليهم ويملى ارادته عليهم •

ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية تذكرة الانتخابات

ان هذه الأزمة العنيفة فتحت أمام سلطات الأسرة المالكة أبوابا جاهد النضال الشعبى طويلا لكي يسدها •

لكن انتكاسة الثورة شجعت الأسرة المالكة على تجاوز كل الحدود • وفى جو الأزمة لم يعد الدستور ـ الذى رضيت به القيادات الثورية منحة من الدخيل ومنة ـ الا مجرد قصاصة ورق • بهتت عليها الحقوق الشكلية التى كانت قد ألقيت للشعب لينشغل بها ويتلهى •

ولقد استسلمت القيادات التى تصدت للنضال الشعبى أمام سلطة القصر المتزايدة بسبب ضعفها المتزايد •• وركعت جميعها تلتمس الرضا الذى يصل بها الى مقاعد الحكم •• وتخلت بذلك عن الشعب ، وأهدرت كل قيمة له ناسية بذلك أنها تتخلى طواعية عن مصدر قوتها الوحيد ومنبعها الأصلى •

وانتهى الأمر الى حد أنهم هانوا على الشيطان الذين باعوه أرواحهم فوصل بهم الهوان الى حد أن تغيير الوزارات أصبح له ثمن معلوم يدفع للقصر ولوسطائه •

ان القيادات الوطنية حين تخلع جذورها من التربة الشعبية تحكم على نفسها بالذبول •• وبالموت •

ولسوف يبقى الوطن زمانا طويلا يشعر فى حلقه بمرارة الذل الذى أحسه فى هذه الفترة المتأزمة من جراء استهانة الاستعمار بنضاله استهانة فاقت كل حدود الاحتمال البشرى •

ان الثورة على الاستعمار حق طبيعي لكل الشعوب المستعمرة لكن الكراهية المرة التى يشعر بها شعبنا تجاه المستعمرين ـ والتى مازال يشعر بها حتى الآن ، رغم بعد أسبابها ـ تستمد مبرراتها من هذه الفترة •

ان الاستعمار فى هذه الفترة لم يكتف بارهاب شعوب الأمة العربية كلها •• وانما استهان بنضالها وبحقها فى الحياة •

ان الاستعمار تنكر لكل عهوده التى قطعها على نفسه خلال الحرب العالمية الأولى •

وكانت الأمة العربية تتصور أنها قريبة من يوم الاستقلال ويوم الوحدة •

ان الامل فى الاستقلال تلقى ضربات قاسية ، فان البلاد العربية قسمت بين الدول الاستعمارية وفق مطامعها بل وفق نزواتها ، واخترع ساسة الاستعمار كلمات مهينة لتغطية الجريمة التى أقدموا عليها ، ككلمات الانتداب والوصاية •

ان قطعه من الأرض العربية فى فلسطين قد أعطيت من غير سند من الطبيعة أو التاريخ لحركة عنصرية عدوانية •• أرادها المستعمر لتكون سوطا فى يده يلهب به ظهر النضال العربى اذا استطاع يوما أن يتخلص من المهانة وأن يخرج من الأزمة الطاحنة كما أرادها المستعمر فاصلا يعوق امتداد الأرض العربية ويحجز المشرق عن المغرب •

ثم أرادها عملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتى للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الايجابى •

ان ذلك كله تم بطريقة تحمل طابعا استفزازيا ، ولا نقيم وزنا لوجود الأمة العربية أو لكرامتها •

ان سخرية القدر من الأمة العربية وصلت الى حد ان جيوشها التى دخلت فلسطين لتحافظ على الحق العربى فيها كانت تحت القيـــادة العليا لأحد العملاء الذين اشتراهم الاســـتعمار بالثمن البخس •• بل ان العمليات العسكرية تحت هذه القيادة العليـــا كانت فى يد ضابط انجليزى يتلقى أوامره من نفس الساسة الذين أعطوا للحركة الصهيونية وعد بلفور الذى قامت على أســـــاسه الدولة اليهودية فى فلسطين •

ان سنوات طويلة سوف نمضى قبل أن تنسى الأمة العربيـــة مرارة التجربة التى عاشتها فى هذه الفترة محصورة بين الارهاب والاهانة •

ان الأمة العربية خرجت من هذه التجربة باصرار عميق على كراهية الاستعمار وعلى هزيمته ، انها خرجت بدرس عظيم الفائدة عن حقيقته ، ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشـــعوب ، وانما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها •

ان الشعب المصرى بدأ يتأهب لاستئناف دوره التاريخى حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنزاح الأشـــباح الكئيبة لدبابات الاحتلال عن مدنه الكبرى •

ولقد عبر الشعب المصرى عن نفسه •• برفضه العنيـــد ان يشترك فى الحرب التى لم تكن فى نظره الا صراعا على المستعمرات والأسواق •• بين العنصرية النازية وبين الاستعمار البريطـــانى الفرنسى الذى جر على البشرية كلها ويلات لا حدود لها من القتل بالجملة والدمار الشامل •

لقد رفض الشعب المصرى كل الشعارات التى رفعها المتحاربون أعلاما فوق رءوسهم ليخدعوا بها الشعوب •

وسحب الشعب المصرى كله البقايا الباقيـة من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال طمعا فى مكاسب السوق السوداء التى فرضتها الحرب وظلالها القاتمة •

وعمت الشباب المصرى موجـة من السخط والغضب على كل الذين مدوا أيديهم للاحتلال وقبلوا وجوده ، ولقد ترددت فى مصر فى ذلك الوقت أصداء طلقات الرصاص ، وتجاوبت أصداء انفجارات القنابل وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها وأساليبها •

لم تكن تلك هى الثورة ، وانما كان ذلك هو التمهيد لها •

كانت تلك هى مرحلة الغضب التى تمهد لاحتمالات الثورة •

ان الغضب مرحلة سلبية •

ان الثورة عمل ايجابى يستهدف اقامة أوضاع جديدة •

ان غضب الشعب المصرى الممهـد للتغيير بدأ يجاوز النطـاق الفردى الى النطاق الجماعى •

ان ثورات الفلاحين ضد استبداد الاقطاع وصلت الى حـد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين فيها وفى أقدار الذين ارتبطت حياتهم بها منـذ أقدم العصور ، وان كانوا منذ أقدم العصور قد حرموا منها •

وحريق القاهرة ـ مهما يكن وراءه من تدبير المدبرين ـ كان يمكن اطفاؤه ، لكن ثورة السخط الشعبى زادته اشتعالا •

ان الفئـة المتحكمة فى العاصمة لم تكن تشعر باحتياجات الشعب ، بل كانت غارقة فى حياتها المترفة لا تشعر بعذاب الجموع أو آلامها •

ان شرارة الغضب أشعلت من الحرائق فى القاهرة أكثر مما أشعله التدبير الخفية التى بدأت عملية الحريق •

ان الجماهير فى القرية وفى المدينة كانت قد عبرت بما فيه الكفاية عن ارادتها الحقيقية مع مطلع السنة الحاسمة فى تاريخ مصر سنة ١٩٥٢ •

***

ان أعظم ما فى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ان القوات التى خرجت من الجيش لتنفيذها ، لم تكن هى صانعة الثورة ، وانما كانت أداة شعبية لها •

لقد كانت المهمة الكبرى للطلائع الثورية التى تحركت فى الجيش تلك الليلة الخالدة ، هى انها استولت على الأمور فيه ، واختارت له المكان الذى لا مكان له غيره •• وهو جانب النضال الشعبى •

انها قامت بعملية تصحيح للأوضاع بالغة الأهمية والخطر فى تلك الظروف ، متحدية بذلك ارادة كل القوى الحاكمة التى أرادت عزل الجيش عن النضال الشعبى •

ان الثورة تفجرت تلك الليلة العظيمة من انضمام الجيش الى مكانه الطبيعى تحت قيادة الشعب وفى خدمة أمانيه •

ان الجيش فى تلك الليلة أعلن ولاءه للنضال الشعبى •• ومن ثم فتح الطريق أمام ارادة التغيير •

ان انضمام الجيش الى النضال الشعبى صنع أثرين هائلين فى نفس الليلة :

لقد سلب قوى الاستغلال الداخلى أداتها التى كانت تهدد بها ثورة الشعب ••

كذلك فانه سلح النضال الشعبى فى مواجهة قوى السيطرة الأجنبية المحتلة بدرع من الصلب قادر أن يصد عنه ضربات الخيانة والغدر •

ان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ولكن الطريق اليها قد فتح على مصراعيه تلك الليلة العظيمة •

ولقد أثبت الوعي الثوري في مصر قدرته على تحمل المسئولية الكبرى التي ألقتها تطورات الظروف عليه •

ان الوعي الثوري استمد من حسه الوطني الصافي قدرة على الرؤية الواضحة البعيدة المدى ، وبذلك أمكن اجتياز العقبات التي كان يمكن أن تعترض طريق التغيير الثوري في مثل ظروف التجربة التي عاشتها مصر تلك الأيام •

لقد كان يمكن أن يتحول الحدث الكبير الذي جرى ليلة ٢٣ يوليو الى مجرد تغيير للوزارة القائمة أو لنظام الحكم •

وكان يمكن أن يتحول من ناحية أخرى الى ديكتاتورية عسكرية تضيف الى التجارب الفاشلة تجربة أخرى فاشلة •

لكن أصالة الوعي الثوري وقوته سيطرت على اتجاهات الأمور ومنحت جميع العناصر الوطنية ادراكا لدورها في توجيه النضال الوطني •

ان أصالة هذا الوعي وقوته هما اللذان فرضا أن يكون الحدث الكبير ليلة ٢٣ يوليو خطوة على طريق تغيير جذري شامل يعيد الأماني الوطنية الى مجراها الثوري السليم الذي ضاع منها بسبب انتكاسة ثورة ١٩١٩ •

كما ان أصالة هذا الوعي وقوته هي التي رفضت تماما كل احتمالات قيام ديكتاتورية عسكرية ووضعت القوى الشعبية وفي طليعتها قوى الفلاحين والعمال موضع القيادة الفعلية •

كذلك ففي هذه الفترة الدقيقة تمرد الوعي الثوري الأصيل على منطق دعاة الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة •

ان احتياجات الوطن لم تكن تكتفى بترميم البناء القـــديم المتداعى وصلبه بقوائم تسنده واعادة طلائه ٠

وانما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديدا ثابت الأساس ٠٠ صلبا شامخا ٠٠

ولقد كانت أكبر حجة ضد منطق دعاة الاصلاح ان البناء القديم انهار أنقاضا وركاما فى مواجهة التجربة الجديدة ٠

ان سقوط النظـــام الذى كان سائدا قبـــل الثورة ٠٠ هذا السقوط الكامل السريع ٠٠ كان يقطع بعدم جـــدوى محاولات الترميم ٠

لكن سقوط النظام القديم لم يكن هدف التطلع الثورى ٠٠
ان التطلع الثورى بكل آماله ومثله العليا يهتم بالبناء الجديد أكثر من اهتمامه بالأنقاض التى تداعت ٠

***

ان الباب الذى انفتح على مصراعيه ليلة ٢٣ يوليو ظل مفتوحا لفترة طويلة قبل أن يدخل منه التغيير الحتمى الذى طال انتظاره٠
لقد كانت هناك أنقاض النظام القديم وحطامه تسد الطريق ٠
كما كانت هناك رواسب متعفنة من مطامعه البالية المهزومة ٠

وفى الوقت نفسه فان القيادات السياسية التى كانت تتصدر الحياة العامة سقطت كلها تحت أنقاض النظام القديم الذى شاركت فيه جميعها بانحرافاتهـــا عن الأهداف الأصيلة التى كان يجب التزامها فى ثورة ١٩١٩ ٠ لقد كانت جميعها شريكة فى سياســة « ساوم واستسلم » التى صاحبت فترة الأزمة وطبعتها بهـــذا الطابع المهين ٠

وكانت الأوضاع الطبقية قد أبعدت عناصر كثيرة صالحة للقيادة الفكرية عن صفوف القوى الشعبية المتطلعة للثورة والمطالبة بها ٠

وفى نفس الوقت فان الطلائع الثورية التى صنعت أحداث ليلة ٢٣ يوليو لم تكن قد أعدت نفسها لتحمل مسئولية التغيير الثورى الذى تصدت لمقدماته •

لقد فتحت الباب للثورة تحت راية المبادىء الستة المشهورة ولكن هذه المبادىء كانت أعلاما للثورة وليست أسلوب عمل ثورى ومنهاج تغيير جذرى •

ولقد كان الأمر من الصعوبة بمكان خصوصا فى جو التغيير العالمى البعيد المدى العظيم الأثر •

ولكن الشعب المعلم صانع الحضارة •• راح يلقن طلائعه أسرار آماله الكبرى ومضى يحرك المبادىء الستة بالتجربة والخطأ نحو وضوح فكرى يصنع التصميم الهندسى لبناء المجتمع الجديد الذى يريده • وراح الشعب الكادح يكدس مواد البناء ويكتل جميع القوى الثورية القادرة على الاسهام فيه من صفوف الجماهير الواسعة •

ان الشعب المعلم أراد لطلائعه الثورية أن تنضم الى صفوف العمل الجماهيرى •• وأوكل الى جيشه الوطنى مهمة حماية عملية البناء •

ثم راح يشرف بوعي وجدارة على التحول الرائد الخلاق نحو الاشتراكية الديموقراطية التعاونية •

الباب الخامس

عن الديموقراطية السليمة

ان الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي .

انها حركة شعب بأسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيف لكل العوائق والموانع التى تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها ، كما أنها قفزت عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضا لما فات ووصولا الى الآمال الكبرى التى تبدو خلال المثل الأعلى لما يريده للاجيال القادمة منه

من هنا فان العمل الثورى الصادق لايمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين :

أولاهما : شعبيته .

وثانيتهما : تقدميته .

أن الثورة ليست عمل فرد .. والا كانت انفعالا شخصيا يائسا ضد مجتمع بحاله .

والثورة ليست عمل فئة واحدة .. والا كانت تصادما مع الأغلبية .

وانما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها وبمدى ما تعبر به عن الجماهير الواسعة ، وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لاعادة صنع المستقبل وبمدى ما يمكن أن توفر لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة .

والثورة تقدم بالطبيعة .

ان الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى اليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصا من الملل ، وانما تطلبه وتسعى اليه وتفرضه تحقيقا لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها الى مستوى أمانيها .

ان التقدم هو غاية الثورة ، والتخلف المادى والاجتماعى هو المفجر الحقيقى لارادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائما بالفعل الى ما ينبغى أن يقوم بالأمل .

ان الديموقراطية هى الترجمة الصحيحة لتكون الثورة عملا شعبيا .

ان الديموقراطية هى توكيد السيادة للشعب ، ووضع السلطة كلها فى يده ، وتكريسها لتحقيق أهدافه .

كذلك فان الاشتراكية هى الترجمة الصحيحة لتكون الثورة عملا تقدميا .

كذلك فان الاشتراكية هى اقامة مجتمع الكفاية والعدل .. مجتمع العمل وتكافؤ الفرص .. مجتمع الانتاج ومجتمع الخدمات .

ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتدادا واحدا للعمل الثورى .

ان الديمقراطية هى الحرية السياسية .. والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولايمكن الفصل بين الاثنتين . انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب .

ان عمق الوعى الثورى للشعب المصرى ووضوح الرؤية أمامه بفعل الصدق مع النفس .. قد مكناه غداة النصر العظيم فى معركة السويس من أن يحسن تقدير موقفه .

ان الشعب المصرى استطاع وسط مهرجان النصر العظيم أن يدرك انه لن يحصل على الحرية فى معركة السويس ، وانما هو فى معركة السويس استخلص ارادته لكى يصنع بها الحرية ثوريا .

ان المعركة المجيدة مكنته من أن يكتشف قدراته وامكانياته وبالتالى أن يوجه هذه القدرات والامكانيات ثوريا لتحقيق الحرية .

ان النصر ضد الاستعمار بالنسبة لهذا الشعب العظيم لم يكن نهاية المطاف وانما كان بداية العمل الحقيقى ، وكان مجرد مركز أكثر ملاءمة لمواصلة الحرب من أجل الحرية الحقيقية وضمانهامزدهرة على أرضه الى الأبد .

ان السؤال الذى طرح نفسه تلقائيا غداة النصر العظيم فى السويس هو :

« لمن هذه الارادة الحرة التى استخلصها الشعب المصرى من قلب المعركة الرهيبة ؟ » .

وكان الرد التاريخى الذى لارد غيره هو : « ان هذه الارادة لايمكن ان تكون لغيرالشعب ، ولا يمكن أنتعمل لغيرتحقيق أهدافه»

ان الشعوب لاتستخلص اراداتها من قبضة الغاصب لكى تضعها فى متاحف التاريخ ، وانما تستخلص الشعوب اراداتها وتدعمها بكل طاقاتها الوطنية لتجعل منها السلطة القادرة على تحقيق مطالبها .

ان هذه المرحلة من النضال هى أخطر المراحل فى تجارب الأمم .

انها النقطة التى انتكست بعدها حركات شعبية كانت تبشر بالأمل فى نتائج باهرة ولكنها نسيت نفسها بعد أول انتصار لها ضد الضغط الخارجى، وتوهمت خطأ انأهدافها الثورية تحققت، ومن ثم تركت الواقع كما هو دون تغيير ناسية أن عناصر الاستغلال

الداخلى متصلة عن قرب مع قوى الضغط الخارجي فان الصلة والتعاون بينهما تفرضهما ظروف تبادل المنافع والمصالح على حساب الجماهير .

ان هذه الحركات الشعبية تسلم نفسها بعد ذلك للواجهات الدستورية الخادعة وتتصور بذلك أن الحرية استوفت حقوقها .

ولكن هذه الحركات الشعبية تكتشف دائما ــ وبعد فوات الأوان في كثير من الأحيان ــ أنها بقصورها عن التغيير الثورى فى معناه الاقتصادى سلبت الحرية السياسية ضمانها الحقيقى ولم تترك لنفسها منها غير مجرد واجهة هشة لاتلبث أن تتحطم وتنهار بفعل التناقض بينها وبين الحقيقة الوطنية .

كذلك ففي هذه المرحلة الخطيرة من النضال الوطنى تنتكس حركات شعبية أخرى حين تنهج للتغيير الداخلى نظريات لا تنبع من التجربة الوطنية .

ان التسليم بوجود قوانين طبيعية للعمل الاجتماعى ليس معناه قبول النظريات الجاهزة والاستغناء بها عن التجربة الوطنية .

ان الحلول الحقيقية لمشاكل اى شعب لايمكن استيرادها من تجارب شعوب أخرى .

ولاتملك اية حركة شعبية ــ فى تصديها لمسئولية العمل الاجتماعية ــ أن تستغنى عن التجربة .

ان التجربة الوطنية لاتفترض مقدما تخطئة جميع النظريات السابقة عليها أو تقطع برفض الحلول التى توصل اليها غيرها ، فان ذلك تعصب لاتقدر أن تتحمل تبعاته ، خصوصا وان ارادة التغيير الاجتماعى فى بداية ممارستها لمسئولياتها تجتاز فترة أشبه بالمراهقة الفكرية تحتاج خلالها الى كل زاد فكرى .

ولكنها فى حاجة الى ان تهضم كلّ زاد تحصلّ عليه وان تمزجه بالعصارات الناتجة من خلاياها الحية . .

انها تحتاج الى معرفة بما يجرى من حولها .

لكن حاجتها الكبرى هى ممارسة الحياة على أرضها .

وان تجربة الصواب والخطأ هى فى حياة الأمم — كشأنها فى حياة الأفراد — طريق النضوج والوضوح .

ومن ثم فان الحرية السياسية ، أى الديمقراطية ، ليست هى نقل واجهات دستورية شكلية .

كذلك فان الحرية الاجتماعية ، أى الاشتراكية ، ليست التزاما بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية .

ان مصر وقعت بعد الحركة الشعبية الثورية سنة ١٩١٩ فى الخديعة الكبرى للديمقراطية المزيفة .

واستسلمت القيادات الثورية بعد أول اعتراف من الاستعمار باستقلال مصر الى ديمقراطية الواجهات الدستورية التى لاتحتوى على أى مضمون اقتصادى .

ان ذلك لم يكن ضربةشديدة ضد الحرية فىصورتها الاجتماعية فقط ، وانما ما لبثت الضربة أن وصلت الى هذه الواجهة السياسية الخارجية ذاتها ، فان الاستعمار لم يقم وزنا لكلمة « الاستقلال » المكتوبة على الورق ولم يتورع عن تمزيقها فى كل وقت وفقا لمصالحه .

لكن ذلك كان أمرا طبيعيا . .

انّ واجهة الديمقراطية المزيفة لم تكن تمثل الا ديمقراطية الرجعية ، والرجعية ليست على استعداد لان تقطع صلتها

بالاستعمار أو توقف تعاونها معه ولذلك فلقد كان المنطق الطبيعى ـ بصرف النظر عن الواجهات الخارجية المزيفة ـ أن نجد الوزارات فى عهد ديمقراطية الرجعية ، وفى ظل ما كان يسمى بالاستقلال الوطنى ـ لاتستطيع أن تعمل الا بوحى من ممثل الاستعمار فى مصر ، بل انها فى بعض الاحيان لم توجد الا بمشورته وبأمره ، بل لقد وصل الحال فى احدى المرات الى حد أنها جاءت الى الحكم بدباباته .

ان ذلك كله يمزق القناع عن الواجهة المزيفة ويفضح الخديعة الكبرى فى ديمقراطية الرجعية ويؤكد عن يقين انه لا معنى للديمقراطية السياسية أو للحرية فى صورتها السياسية من غير الديمقراطية الاقتصادية أو الحرية فى صورتها الاجتماعية .

ان من الحقائق البديهية التى لاتقبل الجدل أن النظام السياسى فى بلد من البلدان ليس الا انعكاسا مباشرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيه وتعبيرا دقيقا للمصالح المتحكمة فى هذه الاوضاع الاقتصادية .

فاذا كان الاقطاع هو القوة الاقتصادية التى تسود بلدا من البلدان ، فمن المحقق أن الحرية السياسية فى هذا البلد لا يمكن أن تكون غير حرية الاقطاع .

انه يتحكم فى المصالح الاقتصادية ويملى الشكل السياسى للدولة ويفرضه خدمة لمصالحه .

وكذلك الحال عندما تكون القوة الاقتصادية لراس المال المستغل .

ولقد كانت القوة الاقتصادية فى مصر ـ قبل الثورة ـ فى يد تحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل ، وكان محتما أن تكون

الأشكال السياسية بما فيها الأحزاب تعبيرا عن هذه القوة وواجهة ظاهرة لهذا التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

انه ممــا يلفت النظــر أن بعض الاحــزاب فى تلك الظروف لم تتورع عن أن ترفع من غير مواربة شــعار : « ان الحكم يجب أن يكون لأصحاب المصالح الحقيقية » .

ولما كان الاقطاع وراس المال المستغل يمثلان أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد وقتها ، فلقد كان هذا الشعار أكثر من اعتراف ضمنى بالمهزلة التى فرضتها القوى المسيطرة على الشعب المصرى باسم الديمقراطية .

ان هذا الشعار على اى حال ــ مهما بلغت درجة الايلام فيه ــ كان اعترافا صريحا وصادقا بالحقيقة المرة .

ان ســيادة الاقطــاع المتحالف مع راس المــال المســتغل على اقتصاديات الوطن كانت لابد أن تكمن لهما طبيعيا وحتميـــا من الســيطرة على العمل السياسى فيه وعلى اشكاله وعلى ضــمان توجيهها لخـــدمة التحالف بينهما على حساب الجماهير واخضاع هذه الجماهير بالخديعة أو بالارهاب حتى تقبل أو تستسلم .

ان الديمقراطيـــة على هذا الأساس لم تكن الا ديكتـــاتورية الرجعيـــة .

ان فقدان الحرية الاجتماعيــة لجمــاهير الشــعب سلب كل قيمة لشكل الحرية السياسية التى كانت قد تفضلت بها عليها الرجعية المتحكمة حتى لقد صدر دستور سنة ١٩٢٣ منحة من الملك ومنة منه وتفضلا .

ان البرلمان الذى اقامه هذا الدستور لم يكن حاميا لمصالح الشعب وانما كان بالطبيعة حارسا للمصالح التى منحت هذا الدستور .

وليس من شك فى أن أصواتا كثيرة ارتفعت داخل البرلمان تنادى بحقوق الشعب ولكن هذه النداءات تبددت هباء دون تأثير حقيقى .

بل ان الرجعية لم يكن يضيرها أن تفتح متنفسا للسخط الشعبى مادامت تملك جميع صمامات التوجيه ومادامت بيدها تحت كل الظروف اغلبيتها التى تمكن لديكتاتوريتها الطبقية وتحمى امتيازاتها .

ان حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق فى لقمة العيش .

ان حرية التصويت من غير حرية لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب .

تحت هذه الظروف أصبح حق التصويت أمام ثلاثة احتمالات ليس لها بديل :

١ ــ فى الريف كان التصويت اجبارا للفلاح لا يقبل المناقشة فلم يكن يملك الا أن يعطى صوته للاقطاعى صاحب الأرض أو وفق مشيئته ، أو يواجه تبعات العصيان وأولها أن يطرد من الأرض التى يعمل فيها بما لا يكاد أن يكفى لسد جوعه .

٢ ــ فى الريف والمدينة كان شراء الأصوات يمكن رأس المال المستغل من أن يأتى بأعوانه أو بمن يضمن ولاءهم لمصالحه .

٣ ــ فى الريف والمدينة لم تتورع المصالح الحاكمة فى عديد من الظروف عن أن تلجأ الى التزوير المكشوف اذا ما احست بوجود

تيارات متعارضة مع ارادتها . وكانت الشروط التى تجرى تحتها عمليات الانتخابات ــ وفى مقدمتها اشتراط تأمين نقدى باهظ ــ تصد جماهير الشعب العامل حتى عن مجرد الاقتراب من لعبة الانتخابات ، ولم تكن الا لعبة في تلك الظروف ؛ وفى نفس الوقت فان الجهل الذى فرض على الأغلبية العظمى من الشعب ــ تحت ضغط الفقر ــ جعل من سرية الاقتراع ــ وهى أول الضمانات لحريته ــ أمرا مستحيلا أو شبه مستحيل .

ان حرية التنظيم الشعبى ــ التى تسند حرية التمثيل الشعبى ــ فقدت هى الأخرى بتأثير هذه الظروف فاعليتها وعجزت عن التأثير ايجابيا على الأوضاع المفروضة داخل الوطن .

ان ملايين الفلاحين ــ حتى من ملاك الأرض الصغار ــ طحنتهم الاقطاعيات الكبيرة لسادة الأرض المتحكمين فى مصيرها ، ولم يتمكنوا على الاطلاق من تنظيم أنفسهم داخل تعاونيات تمكنهم من المحافظة على انتاجية أرضهم ، وبالتالى تعطيهم القدرة على الصمود وعلى اسماع صوتهم للاجهزة المحلية فضلا عن قصور الحكم فى العاصمة .

كذلك فان الملايين من العمال الزراعيين عاشوا فى ظروف أقرب ماتكون الى السخرة ، تحت مستوى من الاجور يهبط كثيرا ليقرب من حد الجوع . كما أن عملهم كان يجرى من غير اى ضمان للمستقبل ، ولم يكن فى طاقتهم الا أن يعيشوا سنى حياتهم خلال بؤس الساعات وقسوتها الرهيبة .

كما أن مئات الألوف من عمال الصناعة والتجارة لم تكن فى قدرتهم أية طاقة على تحدى ارادة الرأسمالية المتحكمة المتحالفة مع الاقطاع والسيطرة على جهاز الدولة وعلى سلطة التشريع ،

واصبح العمل سلعة من السلع في عمليات الانتاج يشتريها رأس المال المستغل تحت أحسن الشروط موافقة لمصالحه .. ولقد واجهت الحركة النقابية التي كان في يدها قيادة هذه الطبقة المناضلة من العمال صعوبات شديدة حاولت عرقلة طريقها كما حاولت افسادها .

ان حرية النقد ضاعت في هذه الفترة بضياع حرية الصحافة ولم يكن الامر هو مجرد القوانين الصارمة التي وقفت بالمرصاد لحرية النشر وفرضت بالتشريع محظورات ترتفع على النقد ، وتوسعت في هذه المحظورات الى حد كاد أن يجعل الظلام دامسا وشاملا .

وانما طبيعة التقدم الآلي في مهنة الصحافة نفسها أحدثت أثرا لايقل في صوره عما أحدثته قوانين القمع والكبت .

لقد كان من أثر التقدم الآلي في مهنة الصحافة واحتياجاتها المتزايدة الى الآلات الحديثة والى الكميات الهائلة من الورق أن تحولت هذه المهنة العظيمة من كونها عملية رأى الى عملية رأسمالية معقدة .

ان الصحافة في هذه الفترة ـ ومع هذا التطور ـ لم تكن قادرة على الحياة الا اذا ساندتها الأحزاب الحاكمة الممثلة لمصالح الاقطاع ورأس المال ، أو اذا اعتمدت اعتمادا كليا على رأس المال المستغل الذي كان يملك الاعلان بحكم ملكيته للصناعة والتجارة .

ان سلطة الدولة والتشريع استعملت « أولا » في اخضاع الصحافة للمصالح الحاكمة وذلك عن طريق قوانين النشر الظالمة وعن طريق الرقابة التي وقفت سدا حائلا دون الحقيقة .

كذلك تزايد الخطر على ماتبقى من حرية الصحافة « ثانيا » بتزايد احتياجات المهنة نفسها لمعدات التقدم الآلي ولم يعد في

قدرتها الا أن تخضع لارادة رأس المال المستغل وان تتلقى منه « وليس من جماهير الشعب » وحيها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية .

ان حرية العلم التي كان في مقدورها أن تفتح طاقات جديدة للامل ، تعرضت هي الأخرى لنفس العبث تحت حكم الديمقراطية الرجعية .

فان الرجعية الحاكمة كان لا بد لها أن تطمئن الى سيطرة المفاهيم المعبرة عن مصالحها ، ومن ثم انعكست آثار ذلك على نظم العلم ومناهجه ، فاصبحت لاتسمح الا بشعارات الاستسلام والخضوع .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر لقنت أن بلادها لا تصلح للصناعة ولا تقدر عليها .

ان اجيالا متعاقبة من شباب مصر قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ، وصور لها الابطال في تاريخها تائهين وراء سحب من الشك والغموض ، بينما وضعت هالات التمجيد والاكبار من حول الذين خانوا كفاحها .

ان أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والجامعات . والهدف من التعليم كله لا يزيد عن تخريج موظفين يعملون الانظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب دون أي وعي لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساسا .

ان تحالف الاقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله ، وانما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان في استطاعتها

أن تكون ضمن الطلائع الثائرة ، فكسر مقاومتها وفرض عليها اما أن تستسلم لاغراء ما يلقيه اليها من فتات الامتيازات الطبقية ، واما أن تذهب الى الانزواء والنسيان .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة للشعب المصرى قد فضحا التزييف المروع فى ديمقراطية الرجعية التى حكمت باسم التحالف بين الاقطاع وبين راس المال المستغل .

ان عمق الوعى الثورى واصالة ارادة الثورة وضعا ـ بنجاح ـ شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادىء الستة ، ورسما ـ من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل ، معالم ديمقراطية الشعب .. ديمقراطية الشعب العامل كله .

أولا ـ ان الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية ، وان المواطن لاتكون له حرية التصويت فى الانتخابات الا اذا توافرت له ضمانات ثلاثة .

- أن يتحرر من الاستغلال فى جميع صوره .
- أن تكون له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية .
- ان يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته .

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته فى تشكيل سلطة الدولة التى يرتضى حكمها .

ثانيا ـ ان الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات . ان الديمقراطية حتى بمعناها الحرفى هى سلطة الشعب .. سلطة مجموع الشعب وسيادته .

والصراع الحتمى والطبيعى بين الطبقـات لا يمكن تجاهله أو انكاره وانما ينبغي أن يكون حله سلميا فى اطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات .

ولقد اثبتت التجربة التى صاحبت بدء العمل الثورى المنظم، أنه من المحتم أن تاخـذ الثـورة على عاتقها تصفية الرجعيـة وتجريدها من جميـع أسلحتها ومنعها من أى محـاولة للعـودة الى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها .

ان ضراوة الصراع الطبقى ودمويته والاخطـار الهـائلة التى يمكن أن تحدث نتيجة لذلك ، هى فى الواقع من صنع الرجعية التى لاتريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصـل منها استغلال الجماهـير .

ان الرجعية تملك وسـائل المقاومة .. تملك سلطة الدولة ، فاذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال ، فاذا انتزعت منها لجأت الى حليفها الطبيعى وهو الاستعمار .

ان الرجعية تتصادم فى مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته . ولهذا فان سلمية الصراع الطبقى لايمكن أن تتحقـق الا بتجـريد الرجعيـة ـ أولا وقبـل كل شىء ـ من جميع أسلحتها .

ان ازالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السـلمية أمام صراع الطبقـات .

ان ازالة التصادم لايزيل المتناقضات بين بقية طبقـات الشعب وانما هو يفتح المجـال لامكانية حلها سلميا أى بوسـائل العمل الديمقراطى ، بينما بقاء التصـادم لا يمكن أن يحل بغير الحـرب الأهلية وما تلحقه من اضرار بالوطن فى ظروف يشتد فيها الصراع الدولى وتعنف فيها عواصف الحرب الباردة .

ان تحالف الرجعية وراس المال المستغل يجب أن يسقط ولابد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطى بين قوى الشعب العاملة وهى : الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعى لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل ديمقراطية الرجعية .

ثالثا ــ ان الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة .

ان هذه القوى الشعبية الهائلة المكونة للاتحاد الاشتراكى العربى واطلاق فاعليتها تحتم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة ــ عند بحثه لشكل التنظيم السياسى للدولة ــ لعدة ضمانات لازمة .

١ ــ ان التنظيمات الشعبية السياسية التى تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل ــ بحق وبعدل ــ القوى المكونة للأغلبية وهى القوى التى طال استغلالها والتى هى صاحبة مصلحة عميقة فى الثورة . كما أنها بالطبيعة الوعاء الذى يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان .

كل ذلك ــ فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية ــ ضمان أكيد لقوة الدفع الثورى ، نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة .

ومن هنا فان الدستور الجديد يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع

مستوياتها بما فيها المجلس النيابي ، باعتبارهم اغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه .

٢ ـ ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ، فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب ، ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن تتجمد في تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال أو الانحراف . كذلك فان الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدي السلطات الشعبية فانها اقدر على الاحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها .

٣ ـ ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ، ويطور الحوافز الثورية للجماهير ، ويتحسس احتياجاتها ويساعد على ايجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات .

٤ ـ أن جماعية القيادة أمر لابد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري . ان جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب ، وانما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات . كما انها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد .

رابعا ـ ان التنظيمات الشعبية ـ وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية ـ تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة . ان هذه التنظيمات لابد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي ، وان نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لاينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ولقد سقط الضغط الذى كان يخنق حرية هذه المنظمات ويشل حركتها .

ان تعاونيات الفلاحين ـ فضلا عن دورها الانتاجى ـ هى منظمات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

كذلك فلقد آن الوقت لكى تقوم نقابات للعمال الزراعيين .
ان نقابات عمال الصناعة والتجارة والخدمات قد توصلت بقوانين يوليو العظيمة الى مركز طليعى فى قيادة النضال الوطنى .

ان العمال لم يصبحوا سلعة فى عملية الانتاج ، وانما أصبحت قوى العمل مالكة لعملية الانتاج ذاتها ، شريكة فى ادارتها ، شريكة فى ارباحها تحت أوفى الأجور وأحسن الشروط من ناحية تحديد ساعات العمل .

خامسا ـ ان النقد .. والنقد الذاتى من أهم الضمانات للحرية ولقد كان اخطر ما يعرقل حرية النقد ، والنقد الذاتى فى المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية اليها .

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة ـ بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية ـ تسلب حرية الرأى أعظم أدواتها .

ان استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية .

انه يعطى أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة .

كذلك فان ملكية الشعب للصحافة ـ التى تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذى أكد لها فى نفس الوقت استقلالها عن

الاجهزة الادارية للحكم ـ قد انتزعت للشعب أعظم ادوات حرية الرأى ومكنت أقوى الضمانات .. لقدرتها على النقد .

ان الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكى العربى لها ـ هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة ـ قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة ، كذلك خلصت من تحكم راس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه فى مواردها

ان الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب .

سادسا ـ ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لابد لها أن تفرض نفسها على الحدود التى تؤثر فى تكوين المواطن وفى مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الادارية .

ان التعليم لم تعد غايته تخريج موظفين للعمل فى مكاتب الحكومة ، ومن هنا فان مناهج التعليم فى جميع الفروع ينبغى أن تعاد دراستها ثوريا لكى يكون هدفها هو تمكين الانسان الفرد من القدرة على اعادة تشكيل الحياة ، كذلك فان القوانين لابد أن تعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التى تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية .

كذلك فان العدل الذى هو حق مقدس لكل مواطن فرد لايمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن ، ان العدل لابد أن يصل الى كل فرد حر ، ولابد أن يصل اليه من غير موانع مادية أو تعقيدات ادارية .

كذلك فان اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييرا جذريا من الاعماق ؛ لقد وضعت كلها أو معظمها فى ظلال حكم الطبقة الواحدة ولابد ـ بأسرع ما يمكن ـ من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله ..

ان العمل الديمقراطى فى هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة عميقة فى احساسها بالانسان صادقة فى تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة فى أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس اثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لاصولها وكشفه لجوهرها الصافى النقى .

الباب السادس

في حتمية الحل الاشتراكى

ان الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .

ان الحرية الاجتماعية لايمكن أن تتحقق الا بفرصة متكافئة امام كل مواطن فى نصيب عادل من الثروة الوطنية ..

ان ذلك لايقتصر على مجرد اعادة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين ، وانما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة .

ان ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من الكفاية والعدل هى طريق الحرية الاجتماعية ..

ان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى مصر ـ وصولا ثوريا الى التقدم ـ لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختيارى وانما كان الحل الاشتراكى حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم فى النصف الثانى من القرن العشرين .

ان التجارب الرأسمالية فى التقدم تلازمت تلازما كاملا مع الاستعمار ، فلقد وصلت بلدان العالم الرأسمالى الى مرحلة الانطلاق الاقتصادى على أساس الاستثمارات التى حصلت عليها من مستعمراتها ، وكانت ثروة الهند التى نزح الاستعمار البريطانى النصيب الأكبر منها ، هى بداية تكوين المدخرات البريطانية التى استعملت فى تطوير الزراعة والصناعة فى بريطانيا .

اذا كانت بريطانيا قد وصلت الى مرحلة الانطلاق اعتمادا على صناعة النسيج في لانكشير ، فان تحويل مصر الى حقل كبير لزراعة القطن كان شريانا متصلا بنقل الدم الى قلب الاقتصاد البريطانى على حساب جوع الفلاح المصرى .

ان عصور القرصنة الاستعمارية التى جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون أو الاخلاق قد مضى عهدها . وينبغى القضاء على ماتبقى من ذكريات لها مازالت فيها بقية من الحياة خصوصا فى افريقيا .

كذلك فان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله . أما لصالح راس المال أو تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة باجيال حية فى سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

ان طبيعة العصر لم تعد تسمح بشىء من ذلك .

ان التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا فى ظل القيم الانسانية الجديدة . .

ان هذه القيم الانسانية اسقطت الاستعمار ، كما أن هذه القيم أسقطت السخرة . .

ولم تكتف هذه القيم الانسانية باسقاط هذين المنهجين وانما كانت ايجابية فى تعبيرها عن روح العصر ومثله العليا حين فتحت بالعلم مناهج اخرى للعمل من أجل التقدم . .

ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمه لايجاد المنهج الصحيح للتقدم . .

ان أى منهاج آخر لا يستطيع بالقطع أن يحقق التقدم المنشود..
والذين ينادون بترك الحرية لرأس المال ويتصورون ان ذلك طريق الى التقدم يقعون فى خطأ فادح .

ان راس المال فى تطوره الطبيعى فى البلاد التى ارغمت على التخلف ، لم يعد قادرا على ان يقود الانطلاق الاقتصـادى فى زمن نمت فيه الاحتكارات الراسمالية الكبرى فى البلدان المتقدمةاعتمادا على استغلال موارد الثروة فى المستعمرات .

ان نمو الاحتكارات العالمية الضـخم لم يترك الا سـبيلين للراسمالية المحلية فى البلاد المتطلعة الى التقدم :

أولهما ـ انها لم تعد تقدر على المنافسة الا من وراء اسـوار الحمايات الجمركية العالية التى تدفعها الجماهير ..

وثانيهما ـ ان الأمل الوحيد لها فى النمو هو أن تربط نفسـها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفى أثرها وتتحول الى ذيل لها وتجر أوطانها وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ومن ناحية أخرى فان اتسـاع مسافة التخلف فى العـالم بين السابقين وبين الذين يحاولون اللحاق بهم لم تعد تسمح بأن يترك منهاج التقدم للجهود الفردية العفوية التى لايحـركها غير دافـع الربح الانانى ..

ان هذه الجهود بالتأكيد لم تعد قادرة على مواجهة التحدى ..
ان مواجهة التحدى لايمكن ان تتم الا بثلاثة شروط:

١ ـ تجميع المدخرات الوطنية .

٢ ـ وضع كل خبرات العلم الحديث فى خدمة استثمار هذه المدخـرات .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

ومن الناحية الأخرى المقابلة لجانب زيادة الانتاج - وهى ناحية عدالة التوزيع - فان الأمر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعى تعود بخيرات العمل الاقتصادى ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذى تتطلع اليه وتكافح لكى يقترب يومه .

ان العمل من اجل زيادة قاعدة الثروة الوطنية لايمكن أن يترك لعفوية رأس المال الخاص المستغل ونزعاته الجامحة .

كذلك فان اعادة توزيع فائض العمل الوطنى على اساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدق .

ان ذلك يضع نتيجة محققة أمام ارادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول اليها أن تحقق اهدافها ، وهذه النتيجة هى ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة .

ان هذا الحل الاشتراكى هو المخرج الوحيد الى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وهو طريق الديمقراطية بكل اشكالها السياسية والاجتماعية .

ان سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج لاتستلزم تأميم كل وسائل الانتاج ولا تلغى الملكية الخاصة ولا تمس حق الارث الشرعى المترتب عليها وانما يمكن الوصول اليها بطريقين :

أولهما : خلق قطاع عام وقادر ، يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

وثانيهما : وجود قطاع خاص يشارك فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة لها من غير استغلال .

على أن تكون رقابة الشعب شاملة للقطاعين مسيطرة عليهما معا .

ان ذلك الحل الاشتراكي هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتلاقى عليه جميع العناصر فى عملية الانتاج على قواعد علمية وانسانية تقدر على مد المجتمع بجميع الطاقات التى تمكنه من أن يصنع حياته من جديد وفق خطة مرسومة مدروسة وشاملة .

ان التخطيط الاشتراكى الكفء هو الطريقة الوحيدة التى تضمن استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية لكى تحقق الخير لجموع الشعب وتوفر لهم حياة الرفاهية .

انه الضمان لحسن استغلال الثروات الموجودة والكامنة والمحتملة ، ثم هو فى الوقت ذاته ضمان توزيع الخدمات الاساسية باستمرار ورفع مستوى مايقدم منها بالفعل ، ومد هذه الخدمات الى المناطق التى افترسها الاهمال والعجز نتيجة لطول الحرمان الذى فرضته انانية الطبقات المتحكمة المستعلية على الشعب المناضل .

والتخطيط ـ من هذا كله ـ ينبغى أن يكون عملية خلق علمى منظم يجيب على جميع التحديات التى تواجه مجتمعنا ، فهو ليس مجرد عملية حساب الممكن .. لكنه عملية تحقيق الأمل .

ومن ثم فان التخطيط فى مجتمعنا مطالب بأن يجد حلا للمعادلة الصعبة التى يكمن فى حلها نجاح العمل الوطنى ماديا وانسانيا ، هذه المعادلة هى :

كيف يمكن ان نزيد الانتاج ؟..

وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات ؟.
هذا مع استمرار التزايد فى المدخرات من أجل الاستثمارات الجـديدة .

هذه المعادلة الصعبة ذات الشعب الثلاث الحيوية تتطلب ايجاد تنظيم ذى كفاية عالية وقدرة تستطيع تعبئة القوى المنتجة ورفـع كفايتها ماديا وفكريا وربطها بعملية الانتاج .

ان هذا التنظيم مطالب بأن يدرك أن غاية الانتـاج هى توسيع نطاق الخدمات ، وان الخدمات بدورها قوة دافعة لعجلات الانتاج .

وان الصلة بين الانتاج والخدمات وسرعتها وسهولة جـريانها تصنع دورة دموية صحية لحياة الشعب ولحياة كل انسان فرد فيه ..

أن هذا التنظيم لابد له أن يعتمـد على مركزية فى التخطيط وعلى لامركزية فى التنفيذ تكفل وضع برامج الخطة فى يد كل مجموع الشعب وأفراده ..

ان الجزء الأكبر من الخطة نتيجة لذلك كله يجب أن يقع على كاهل القطاع العام الذى يملـكه الشعب بمجموعه .

ان ذلك ليس ضمانا لحسن سير عملية الانتاج فى طريقها المحدد من أجل الكفاية ، وانما هو فى ذات الوقت تحقيق للعدل باعتبار أن هذا القطاع العام الذى يملـكه الشعب بمجموعه .

ان النضال الوطنى لجماهير الشعب هو الذى صنع نواة القطاع العام بتصميمه على استرداد المصالح الإحتكارية الاجنبية وتاميمها واعادتها الى مكانها الطبيعى والشرعى وهو الملكية العامة للشعب كله

كذلك فان هــذا النضال الوطني ـ حتى فى ابان معـــركته العسكرية المسلحة ضـــد الاستعمار ـ أضاف لهذا القطاع العام كل الاموال البريطانية والفرنسية فى مصر ، وهى الأمـوال التى سلبت من الشعب تحت ظروف الامتيازات الاجنبية . وفى العهود التى استبيحت فيها حرمة الثروة الوطنية لتكون نهبا للمغـامرين الأجانب .

كذلك فان هذا النضال الوطنى ـ فى سعيه الى الحـــرية الاجتماعية وفى اقتحـــامه كل مراكز الاستغلال الطبقى ـ هو الذى ضم الى هذا القطاع العام الجزء الأكبر من أدوات الانتاج وذلك بقوانين يوليو ١٩٦١ وثوريتها العميقة المعبرة عن ارادة التغيـــير الشامل فى مصر .

ان هذه الخطوات الجبارة التى مكنت القطاع العـام من اداء دوره الطبيعى فى قيادة التقدم ، رسمت خطوطا واضحة المعالم كما أرست حدودا أملاها الواقع الوطنى وفرضتها الدراسة الدقيقـة لظروفه وامكانياته وأهدافه .

ان هذه الخطوط والحدود يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا ـ فى مجال الانتاج عموما :

● يجب أن تكون الهياكل الرئيسية لعملية الانتاج ـ كالسكك الحديدية والطـــرق والموانى والمطارات وطاقات القوى المحـركة والسدود ووسائل النقل البحرى والبرى والجوى وغيرها ـ من المرافق العامة فى نطاق الملكية العامة للشعب .

ثانيا — فى مجال الصناعة :

● يجب أن تكون الصناعات الثقلة والمتوسطة والصناعات التعدينية فى غالبيتها ، داخلة فى اطار الملكية العامة للشعب ،واذا كان من الممكن أن يسمح بالملكية الخاصة فى هذا المجال فان هذه الملكية الخاصة يجب أن تكون تحت سيطرة القطاع العام المملوك للشعب وفى ظله .

● يجب أن تظل الصناعات الخفيفة بمنأى دائما عن الاحتكار واذا كانت الملكية الخاصة مفتوحة فى مجالها فان القطاع العام يجب أن يحتفظ بدور فيها يمكنه من التوجيه لصالح الشعب .

ثالثا — فى مجال التجارة :

● يجب ان تكون التجارة الخارجية تحت الاشراف الكامل للشعب ، وفى هذا المجال فان تجارة الاستيراد يجب أن تكون كلهافى اطار القطاع العام ، وان كان من واجب رأس المال الخاص أن يشارك فى تجارة الصادرات وفى هذا المجال ، فان القطاع العام لابد أن تكون له الغالبية فى تجارة هذه الصادرات منعا لاحتمالات التلاعب واذا جاز تحديد نسب فى هذا النطاق فان القطاع العام لابد له أن يتحمل عبء ثلاثة أرباع الصادرات مشجعا للقطاع الخاص على تحمل مسئولية الجزء الباقى منها .

● يجب أن يكون للقطاع العام دور فى التجارة الداخلية ؛ ولابد للقطاع العام على مدى السنوات الثمانى القادمة — وهى المدة المتبقية من الخطة الأولى للتنمية الشاملة من أجل مضاعفة الدخل فى عشر سنوات — ان يتحمل مسئولية ربع التجارة الداخلية على الاقل منعا للاحتكار ليفسح مجالا واسعا فى ميدان التجارة الداخلية للنشاط الخاص والتعاونى ، على أن يكون مفهوما بالطبع أن التجارة

الداخلية خدمة وتوزيع مقابل ربح معقول لا يصل الى حد الاستغلال تحت أى ظرف من الظروف ..

رابعا ـ فى مجال المـال :

● يجب أن تكون المصارف فى اطار الملكية العامة ، فان المـال وظيفته وطنية لاتترك للمضاربة أو المغامرة . كذلك فان شركات التأمين لا بد أن تكون فى نفس اطار الملكية العامة صيانة لجزء كبير من المدخرات الوطنية وضمانا لحسن توجيهها والحفاظ عليها .

خامسا ـ فى المجال العقارى :

● يجب أن تكون هناك تفرقة واضحة بين نوعين من الملكية الخاصة : ملكية مستغلة أو تفتح الباب للاستغلال .. وملكية غير مستغلة تؤدى دورها فى خدمة الاقتصاد الوطنى كمـا تؤديه فى خدمة أصحابها .

وفى مجال ملكية الأرض الزراعية فان قوانين الاصلاح الزراعى قد انتهت الى وضع حد أعلى لملكية الفرد لايتجاوز مائة فدان ، على أن روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملا للاسرة كلها أى للاب والام وأولادهما القصر ، حتى لاتتجمع ملكيات فى نطاق الحد الأعلى تسمح بنوع من الاقطاع .

على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول اليه خلال مرحلة السنوات الثمانى القادمة وعلى أن تقوم الأسر التى تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيـع الأراضى الزائدة عن هذا الحـد بثمن نقـدى الى الجمعيات التعاونية للاصلاح الزراعى أو الى الغير .

كذلك فى مجال ملكية المبانى تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المبانى وقوانين تخفيض الايجارات والقوانين المحـددة لقواعد

وبطها ـ بوضع الملكية العقارية فى مكان يبتعد بها عن أوضـــاع الاستغلال ، على ان متابعة الرقابة أمر ضرورى وأن كانت الزيادة فى الاسكان العــام والتعاونى سوف تسهم بطريقة عملية فى مكافحة اى محاولة للاستغلال فى هذا المجال .

ان قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ـ بالعمل الاشتراكى العظيم الذى حققته ـ تعد بمثابة اكبر انتصار توصلت اليه قوة الدفع الثورى فى المجال الاقتصــادى .

ان هذه القوانين ـ امتدادا لمقدمات سبقتها ـ كانت جسرا عبرته عملية التحول نحو الاشتراكية بنجاح منقطع النظير .

ان هذه المرحلة الثورية الحاسمة ما كان يمكن اتمامها بالكفاية التى تمت بها وبالجو السلمى الذى تحققت فيه .. لولا قوة ايمان الشعب ، ولولا وعيه ، ولولا استجماعه لكل قواه فى مواجهة حاسمة مع الرجعية استطاع فيها أن يقتحم عليها جميع مواقعها المنيعـــة ويؤكد سيادته على مقدرات الثروة فى بلاده .

ان قوانين يوليو المجيدة والطريقة الحاسمة التى تمت بهـــا والجهود الموفقة الشجاعة التى بذلها مئات الألوف من أبناء الشعب العاملين فى المؤسسات التى انتقلت ملكيتها الى الشــعب بهــذه القوانين فى الفترة الحرجة التى أعقبت عملية التحويل الواســعة المدى ... قد مكنت من حفظ الكفاية الانتاجية لهــذه المؤسسات ودعمهـــا .

ان هذا كله اذ يؤكد تصميم الشعب على امتلاك مقدراته ،يثبت فى الوقت نفسه مقدرة الشعب على توجيهها واستعداده بالعناصر المخلصة من أبنائه .. لتحمل أصعب المسئوليات وأكثرها دقة ..

ومن المؤكد ان الاجراءات التى أعقبت قوانين يوليو الاشتراكية قد حققت بنجاح عملية تصفية كانت محتمة وضرورية .

ولقد تمت ــ بعد أن بدت محاولة الانقضاض الرجعى على الثورة الاجتماعية ــ عملية حاسمة لازالة رواسب عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ..

ان هذه العمليــــة قطعت الطريق على كل محـــاولات التسلل والدوران من حول أهداف الشعب ولحساب المصالح الخاصـــة للفئات التى حكمت وتحكمت من المراكز الطبقية الممتازة .

ولقد أكدت هــذه الاجراءات ان الشعب قد عقد عزمه من غير تردد على رفض كل وضع استغلالى سواء كان طبقيا موروثا أو كان طفيليا انتهازيا .. على أنه من الواجب أن لا يستقر فى أذهاننا ان الرجعية قد تم الخلاص منها الى الأبد ..

ان الرجعية مازالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ما قد يغريها بالتصدى للتيار الثورى الجارف ، خصوصا فى اعتمادها على الفلول الرجعية فى العالم العربى المسنودة من جانب قوى الاستعمار

ان اليقظة الثورية كفيلة تحت كل الظروف بسحق كل تسلل رجعى مهما كانت أساليبه ومهما كانت القوى المساعدة له .

وانه لمن الأمور البالغة الأهمية ان تتخلص نظرتنا الى التأميم من كل الشوائب التى حاولت المصالح الخاصة ان تلصقها به .

ان التأميم ليس الا انتقال أداة من أدوات الانتاج من مجـال الملكية الخاصة الى مجال الملكية العامة للشعب .

وليس ذلك ضربة للمبـــادرة الفردية ــ كما ينادى أعــداء الاشتراكية ــ وانما هو توسيع لاطار المنفعة وضمان لها فى الحالات التى تقتضيها مصلحة التحول الاشتراكى الـذى يتم لصـــالح الشـــعب .

كذلك فان التأميم لايؤدى الى خفض الانتاج ، بل ان التجربة اثبتت قدرة القطاع العام على الوفاء بأكبر المسئوليات وبأعظم قدر من الكفاية ســـواء فى تحقيق أهداف الانتـــاج أو رفع مستواه النوعى ، وحتى اذا وقعت خلال عملية التحول الكبيرة بعض الأخطاء فلابد لنا أن ندرك ان الايدى الجديدة التى انتقلت اليها المســئولية فى حاجة الى المران على تحمل مسئولياتها ، ولقد كان محتما على أى حال أن تنتقل المصالح الكبرى الوطنية الى الأيدى الوطنية حتى وأن اضطررنا الى مواجهة صعوبات مؤقتة .

وليس التأميم ـ كما تنادى بعض العناصر الانتهازية ـ عقـوبة تحل برأس المال الخاص حين ينحرف ، ولا ينبغى بالتالى ممارسته فى غير أحوال العقوبة .

ان نقل أداة من أدوات الانتاج من مجال الملكية الفـــردية الى مجال الملكية العامة أكبر من معنى العقوبة وأهم .

***

على ان الأهمية الكبرى الملقة على دور القطاع العام لايمكن أن تلغى وجود القطاع الخاص .

ان القطاع الخاص له دوره الفعال فى خطة التنميـــة من أجـل التقدم ، ولابد له من الحماية التى تكفل له أداء دوره .

والقطاع الخاص الآن مطالب بأن يجدد نفسـه وبأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخـلاق لايعتمـد ـ كما كان فى المـاضى ـ على الاستغلال الطفيلى . . .

ان الأزمة التى وقع فيها رأس المال الخاص قبل الثورة تنبع فى واقع الأمر من كونه وارثا لعهد المغامرين الاجانب الذين ساعدوا على نزع ثروة مصر الى خارجها فى القرن التاسع عشر .

لقد تعود رأس المال الخاص أن يعيش وراء أسوار الحمـــاية العالية التى كانت توفر له من قوت الشعب ، كذلك تعود الســـيطرة على الحكم بغية التمكين له من مواصلة الاستغلال .

ولقد كان عبثا لافائدة منه أن يدفع الشعب تكاليف الحمـاية ليزيد ارباح حفنة من الراسماليين ليسوا فى معظم الاحوال غــير واجهات محلية لمصالح أجنبية تريد مواصلة الاســـتغلال من وراء ســـتار ..

كذلك فان الشعب لم يكن بوسعه أن يقف مكتوف اليدين الى الأبد أمام مناورات توجيه الحكم لصالح القلة المتحكمة فى الثروة ولضمان احتفاظها بمراكزها الممتازة على حساب مصالح الجماهير

***

ان التقدم بالطريق الاشتراكى هو تعميق للقوائم التى تســـتند اليها الديمقراطية السليمة وهى ديمقراطية كل الشعب .

ان صنع التقدم بالطريق الراسمالى ــ حتى وان تصورنا امكان حدوثه فى مثل الظروف العالمية القائمة الآن ــ لا يمكن من الناحية السياسية الا أن يؤكد الحكم للطبقة المالكة للمصالح والمحتكرة لها .

ان عائد العمل فى مثل هذا التصور يعود كله الى قلة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبدده فى ألوان من الترف الاستهلاكى يتحدى حرمان المجموع .

ان ذلك معناه زيادة حدة الصراع الطبقى والقضاء على كل أمل فى التطور الديمقراطى ..

لكن الطريق الاشتراكى ــ بما يتيحه من فرص لحل الصراع الطبقى سلميا وبما يتيحه من امكانية تذويب الفوارق بين الطبقات يوزع عائد العمل على كل الشعب طبقا لمبدأ تكافؤ الفرص .

ان الطريق الاشتراكى بذلك يفتح الباب للتطور الحتمى سياسيا من حكم ديكتاتورية الاقطاع المتحالف مع رأس المال الى حكم الديمقراطية الممثلة لحقوق الشعب العامل وآماله ..

ان تحرير الانسان سياسيا لا يمكن أن يتحقق الا بانهاء كل قيد للاستغلال يحد من حريته ..

ان الاشتراكية مع الديمقراطية هما جناحا الحرية وبهما معا تستطيع ان تحلق الى الآفاق العالية التى تتطلع اليها جماهير الشعب ..

الباب السابع

الانتاج والمجتمع

لقد مضى الى غير رجعة ذلك الزمن الذى كان فيه مصير الأمة العربية وشعوبها وأفرادها يتقرر فى العواصم الأجنبية وعلى موائد المؤتمرات الدولية أو فى قصور الرجعية المتحالفة مع الاستعمار ٠

ان الانسان العربى قد استعاد حقه فى صنع حياته بالثورة ٠

ان الانسان العربى سوف يقرر بنفسه مصير أمته على الحقول الخصبة وفى المصانع الضخمة ، ومن فوق السدود العالية ، وبالطاقات الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة ٠

ان معركة الانتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الانسان العربى مكانه الذى يستحقه تحت الشمس ٠

ان الانتاج هو المقياس الحقيقى للقوة الذاتية العربية ، تعويضا للتخلف واندفاعا للتقدم ، ومقدرة على مجابهة جميع الصعاب والمؤامرات والأعداء وقهرهم جميعا وتحقيق النصر فوق شراذمهم المندحرة ٠

والهدف الذى وضعه الشعب المصرى أمام نفسه ثوريا بمضاعفة الدخل القومى مرة على الأقل كل عشر سنوات ، لم يكن مجرد شعار ، وانما كان حاصلا صحيحا لحساب القوة المطلوبة لمواجهة التخلف والسبق الى التقدم مع مراعاة التزايد فى عدد السكان ٠

ان مشكلة التزايد فى عدد السكان هى أخطر العقبات التى تواجه جهود الشعب المصرى فى انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج فى بلاده بطريقة فعالة وقادرة • واذا كانت محاولات تنظيم الأسرة، بغرض مواجهة مشكلة تزايد السكان تستحق أصدق الجهود المعززة بالعلوم الحديثة ، فان ضرورة الاندفاع نحو زيادة الانتاج بأقصى سرعة وكفاية ممكنة تحتم أن يحسب لهذا الأمر حسابه فى عملية الانتاج بصرف النظر عن الآثار التى يمكن أن تترتب على تجربة تنظيم الأسرة •

ان مضاعفة الدخل كل عشر سنوات تسمح بنسبة نمو اقتصادى تتقدم بكثير على زيادة عدد السكان وتسمح بفرصة حقيقية لرفع مستوى المعيشة برغم هذه المشكلة المعقدة •

ان مقدرة الشعب المصرى يجب أن توضع موضع الاختبار ايجابيا بالتزامه هذا الهدف الذى ينبغى وضعه دائما أمام النضال الوطنى • بل ان المقياس الحقيقى للارادة الوطنية يرتبط ارتباطا مباشرا باختصار مدة مضاعفة الدخل القومى الى أقل من عشر سنوات بكل المسافة التى يطيق الجهد الوطنى تحملها •

ان الوصول الى ذلك الهدف ممكن بالتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ودون ما تضحية بالأجيال الحية من المواطنين لمصلحة الأجيال التى لم تولد بعد •

ان امكانية تحقيق هذا الهدف لا تعتصر قواهم تحت ضغط المسئولية ، وانما كل الذى تتطلبه منهم هو العمل المنظم والأمين فى اطار الأهداف الانتاجية للخطة ، وبوحى من الفكر الاجتماعى الذى يرسم لها طريقها الى صنع المجتمع الجديد ، وما يمكن لهذا الفكر أن يطوره من قيم أخلاقية جديدة ومعان انسانية متفتحة للحياة قابضة بها •

ان ذلك يتطلب جهوداً جبارة فى ميادين تطوير الزراعـــــة والصناعة وهيـــاكل الانتاج الأساسية اللازمة لهذا التطوير ... وبالذات طاقات القوى المحركة ووسائل المواصلات .

ان التطبيق العربى للاشـــتراكية فى مجال الزراعة لا يؤمن بتأميم الأرض وتحويلها الى مجال الملـكية العامة ، وانما هو يؤمن ـ استنادا الى الدراسة والى التجربة ـ بالملكية الفردية للأرض فى حدود لا تسمح بالاقطاع .

ان هذه النتيجة ليست مجرد انسياق مع حنين الفلاحين العاطفى الطويل الى ملكية الأرض ، وانما الواقع ان هذه النتيجة نبعت من الظروف الواقعية للمشـــكلة الزراعية في مصر التى أكدت قدرة الفلاح المصرى على العمل الخلاق اذا ما توفرت له الظروف الملائمة .

ان كفاية الفـــلاح المصرى ـ على امتداد تاريخ طويل عميق بالخبرات المكتسبة من التجربة ـ قد وصلت فى قدرتها على استغلال الأرض الى حد متقدم خصوصا اذا ما أتيحت له الفرصة للاستفادة من نتائج التقدم العلمى للزراعة .

يضـاف الى ذلك أنه منذ عصور بعيدة فى التاريخ ، توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها وفى مقدمتهـا الرى والصرف وهما فى مصر الآن ومنذ زمان طويل فى اطار الخدمات العامة .

من هنا فان الحلول الصحيحة لمشكلة الزراعة لا تكمن فى تحويل الأرض الى الملكية العامة ، وانما هى تستلزم وجود الملكية الفردية للأرض ، وتوسيع نطاق هذه الملكية باتاحة الحق فيها لأكبر عدد من الأجـــراء ، مع تدعيم هذه الملكية بالتعاون الزراعى على امتـــداد مراحل عملية الانتاج فى الزراعة من بدايتها الى نهايتها .

ان التعاون الزراعي ليس هو مجرد الائتمان البسيط الذى لم يخرج التعاون الزراعى عن حدوده حتي عهد قريب •• وانما الآفاق التعاونية فى الزراعة تمتد على جبهة واسعة •

انها تبدأ مع عمليـــة تجميع الاستغلال الزراعى الذى أثبتت التجارب نجاحه الكبير ، وتساير عملية التمويل التى تحمى الفلاح وتحرره من المرابين ومن الوسطاء الذين يحصلون على الجزء الأكبر من ناتج عمله ، وتصل به الى الحد الذى يمكنه من استعمال أحدث الآلات والوسائل العلمية لزيادة الانتاج • ثم هى معه حتى التسويق الذي يمكن الفلاح من الحصول على الفائدة العـادلة تعويضا عن عمله وكده المتواصل •

ان المواجهة الثورية لمشكلة الأرض فى مصر كانت بزيادة عدد الملاك •

لقد كان ذلك هو الهدف من قوانين الاصـــلاح الزراعى التى صدرت سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦١ •

كذلك فان هذا الهـدف ـ فضلا عن أهداف زيادة الانتاج ـ كان من القوى الدافعة وراء مشاريع الرى الكبرى والتى أصبح رمزها العتيـــد سد أسوان العالى الذى خاض الشـــعب فى مصر صنوف الحروب المسلحة والاقتصادية والنفسية لكى يبنيه •

ان هذا السد أصبح رمزا لارادة الشعب وتصميمه على صنع الحياة ، كما أنه رمز لارادته فى اتاحة حق الملكية لجموع غفيرة من الفـلاحين لم تسنح لها هذه الفرصة عبر قرون طويلة ممتـدة من الحكم الاقطاعى •

ان نجاح هذه المواجهة الثورية لمشكلة الزراعة •• هذه المواجهة القائمة على زيادة عدد الملاك ، لا يمكن تعزيزه الا بالتعاون الزراعى

والا بالتوسع في مجالاته الى الحد الذى يكفل للملكيات الصغيرة للأرض اقتصادا قويا نشيطا ..

ان هناك بعد ذلك كله ثلاثة آفاق ينبغي أن تنطلق اليها معركة الانتاج الجبارة من أجل تطوير الريف :

الأول : الامتداد الأفقى فى الزراعة .. عن طريق قهر الصحراء والبوار .

ان عمليات استصلاح الأرض الجديدة لا يجب أن تتوقف ثانية واحدة .

ان الخضرة يجب أن تتسع مساحتها مع كل يوم على وادى النيل ، وينبغى الوصول الى الحد الذى تصبح فيه كل قطرة من ماء النيل قادرة على التحول فوق ضفافه الى حياة خلاقة لا تهدر هباء ولا تضيع .

ان هناك اليوم كثيرين ينتظرون دورهم ليملكوا فى أرض وطنهم، والمستقبل يحمل مع كل جيل جديد أفواجا من المتطلعين بحق الى ملكية الأرض .

والثاني : هو الامتداد الرأسى فى الزراعة عن طريق رفع انتاجية الأرض المزروعة .

ان الكيمياء الحديثة قد درست طرق الزراعة وأساليبها وذلك بواسطة الأسمدة والمبيدات الحشرية واستنباط أنواع جديدة من البذور .

كذلك فان هناك احتمالات هائلة عن طريق العلم المنظم تمكن من تنمية الثروة الحيوانية بما يمنح الاقتصاد الزراعى للفلاح تدعيما محققا ..

كذلك فان هناك احتمالات كبيرة وراء اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية للأرض المصرية وتنويعها على أساس نتائج هذه الدراسة •

والثالث : ان تصنيع الريف ـ اتصالا بالزراعة ـ يفتح فيه أبعادا هائلة لفرص العمل ، وينبغي أن نذكر دائما ان الصناعةبالتقدم الآلي ليست في مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدىالعاملة على الأرض الزراعية ، وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى ان حق العمل ـ في حد ذاته ـ هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعي لوجود الانسان وقيمته •

لذلك فان مشكلة العمالة يجب أن تجد جزءا من حلولهـــا فى الريف ذاته وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على رفع قيمة الانتاج الزراعي يعزز العناصر العاملة في الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله •

* * *

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القــوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيــير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما •

ان التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله •

كذلك نقابات العمال الزراعيين سوف تكون قادرة على تجنيد جهود الملايين الذين ضيعتهم البطالة المقنعة وأهدرت بالسلبيـــة طاقاتهم •

ان هذه القوى هى الخـــلايا التى تستطيع أن تنسج خيـــوط الحياة فى الريف من جديد وتصنع منها قماشا حضاريا يقـــرب القرية الى مستوى المدينة •

ان وصول القرية الى المستوى الحضرى ليس ضرورة عدل فقط ولكنه ضرورة أساسية من ضرورات التنمية ٠

ان المدينة مسئولة مسئولية ضمير ومصير عن العمل الجاد في القرية من غير تعال عليها ومن غير خيلاء ٠

٠ ان وصول القرية الى مستوى المدينة الحضارى ـ وخصوصا من الناحية الثقافية ـ سوف يكون بداية الوعى التخطيطى لدى الأفراد ٠ وهو الوعى الذى يقدر على مواجهة أصعب المشاكل التى تعترض التنمية وتهددها وهي مشكلة تزايد عدد السكان ٠

ان الادراك العميق لضرورة التخطيط فى حياة الفرد سوف يكون هو الحل الحاسم لمشكلة تزايد السكان ، وهو الذى يغير من حالة الاستسلام القدرى حيالها ، ويضع مكانها الشعور بالمسئولية واقامة الاقتصاد العائلى على أساس من الحساب ٠

ان الصناعة هى من الدعامات القوية للكيان الوطنى ٠٠ وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير الاقتصادىوالاجتماعى٠

* * *

والصناعة هى الطاقة الخلاقة التى تستطيع أن تتجاوب مع التخطيط الواعى المدروس ، وتفى ببرامجه دون ما عوائق غير منظورة تصعب السيطرة عليها ، ومن ثم فهى القادرة في أسرع وقت على توسيع قاعدة الانتاج توسيعا ثوريا حاسما ٠

ان اتجاهنا الى الصناعة يجب أن يكون واعيا وان يأخذ فى اعتباره جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى معركة التطوير الكبرى ٠

* * *

ومن الناحية الاقتصادية ٠

ينبغي أن يكون اتجاهنا الى آخر ما وصل اليه العلم ، ان

حصولنا على أدوات العمل الجديدة المتقدمة لا يكفل لنا مجرد نقطة بداية سليمة ·· وانما هو يكفل أيضا تعويضا عن التخلف ويعطي الصناعة المصرية الجديد الذى تأخذ به مركز امتياز يعوض التقدم الصناعى الذى بدأ فيه غيرنا فى وقت لم تكن آلات الانتاج قد وصلت فيه الى ما هى عليه الآن من تفوق ·

وينبغى فى هذا المجال أن يطرح الرأى القائل بأن استخدام الآلات الحديثة سوف لا يفتح المجال كاملا للعمالة باعتبار أن هذه الآلات الحديثة ـ خصوصا بالتقدم الذى وصلت اليه ـ لا تحتاج الى قوة عمل واسعة ·

ان ذلك الرأى قد يكون صحيحا فى المدى القريب ، ولكن أثره يتلاشى تماما فى المدى الطويل ·· فان الآلات الحديثة قادرة بسرعة على توسيع قاعدة الانتاج ·

وهذا هو الذى يكفل بدوره غزو الآفاق الجديدة فى التصنيع وبالتالى ينيح فرصا أوسع للعمالة ·

ان مجالات العمل الصناعى فى مصر ليست لها حدود ·

ان الصناعة المصرية تقدر أن تمد العمل المبدع الخـــــلاق الى أقاصى الأرض المصرية ·

ان مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية مازالت تحتفظ بالكثير من أسرارها ·

ولقد طال اهمال مساحات شاسعة من الأرض لم تزد الجهـود التى وجهت اليها حتى الآن عن مجرد خدوش على سطحها ··

ان العمل العلمى الصناعى وحده هو القادر على أن يجعـــل الأرض المصرية تبوح بكل أسرارها وتفيض بما فى باطنها من ثروات طبيعية ومعدنية لخدمة التقدم ·

ان هذه المصادر تستطيع أن تكون عمودا فقريا للصناعة الثقيلة القادرة بدورها على خلق أدوات الانتاج الجديدة ، وان أهمية خاصة يجب أن توجه الى الصناعة الثقيلة ، فبها يمكن أن يوضع الأساس الحقيقي الذى تقوم عليه الصناعة الحديثة .

ان الموارد الخام من الزراعة أو من المناجم لابد لها من عمليات التصنيع المحلية التىتكسبها قيمة مضاعفة فيالأسواق وهىبذلك تعزز قدرة الانتاج الصناعى كما أنها تفتح أبوابا واسعة للعمالة .

كذلك فان الاهتمام الكبير يجب أن يصل الى الصناعات الاستهلاكية ، ان هذه الصناعات فضلا عما تفتحه من أبواب كثيرة للعمل تسد جزءا هاما فى مطالب الاستهلاك .. وتوفر مصادر قيمة من النقد الأجنبى ثم هى تتيح فى الوقت الحاضر فرصة للتوسع فى التصدير الى اسواق قريبة منا لم نصل فيها بعد الى مركز المنافسة فى الصناعات الثقيلة على المستوى العالمى .

والصناعات الغذائية ـ فى ضمن الصناعات الاستهلاكية ـ تقدر أكثر من أى سبيل آخر على دعم اقتصاديات الريف كذلك، فان فيها احتمالاتكثيرة لأسواق فى الدول المتقدمة التى يرتفع فيها الطلب الاستهلاكى بارتفاع مستوى المعيشة .

وبصورة شاملة .. فان الصناعة يجب أن تضع فى برامجها تصنيع كل ما تقدر على تصنيعه من المواد الخام ، تصنيعا جزئيا أو تصنيعا كاملا فان ذلك يحقق أكبر الأهداف من عملية التطوير .

انه يحقق زيادة الانتاج ويحقق مواجهة مطالب الاستهلاك ، كما انه يتيح الفرص للأيدى القادرة على العمل والتى تطلبه كحق انسانى مقدس ، وفى نفس الوقت فهو مصدر للنقد الأجنبى الذى يواجه المطالب المتزايدة لمعركة التطوير .

ومن الناحية الاجتماعية :

فان الصناعة مسئولة عن اقامة التوازن الانسانى الذى لابد منه بين مطالب الانتاج واحتياجات الاستهلاك .

ان الفلسفة التى قامت عليها سياسة التصنيع فى مصر حققت هذا الهدف بالتوازن الذى أقامته بين الاتجاه الى الصناعة الثقيلة وبين الاتجاه الى الصناعات الاستهلاكية .

ان الصناعة الثقيلة هى دون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعى الشامخ ، لكن بناء الصناعات الثقيلة — مع الأولوية المحققة التى يجب أن تمنح له — لا يجب أن يوقف التقدم نحو الصناعات الاستهلاكية .

ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت فى تعويض حرمانها الطويل ، ثم هو يعطل — من غير مبرر حقيقى — امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة .

ومن ناحية أخرى فان الصناعة تطور شكل العمل فى مصر تطويرا ثوريا بعيد الأثر .

وان النجاح العظيم الذى حققته الصناعة منذ بدات برامجها المنظمة فى مصر كان السند العملى للحقوق الثورية التى حصلت عليها الطبقة العاملة ضمن قوانين يوليو سنة ١٩٦١

ان هذه الحقوق الثورية جعلت الآلات ملكا للعمل ولم تجعل العمل ملكا للآلات .

لقد اصبح العامل هو سيد الآلة ولم يعد أحد التروس فى جهاز الانتاج .

ان هذه الحقوق الثورية كفلت حـدا أدنى للأجور واشتراكا ايجابيا فى الادارة يصاحبـه اشتراك حقيقى فى أرباح الانتاج ، وذلك فى ظل ظروف للعمل تكفل الكرامة للانسان العامل ، وعلى هذا الأساس فقد أصبح يوم العمل سبع ساعات •

ان ذلك التغيير الثورى فى الحقوق العماليـة لابد أن يقابله تغيير ثورى فى الواجبات العمالية •

ان مسئولية العمل يجب أن تكون كاملة عن ادوات الانتـاج التى وضعها المجتمع كله تحت ارادته •

لقد أصبحت مسئولية العمـل بادوات الانتاج ــ التى يتولى الحفاظ عليهـا وتشغيلها بكفاية وأمان وبالاشتراك فى الادارة والأرباح ــ مسئولية كاملة فى عملية الانتاج •

ان ذلك الوضع الجديد لا ينهى دور التنظيمات العمالية وانما هو يزيد من أهمية دورها ، انه يمد هذا الدور ويوسعه من مجرد كونه طرفا مقابلا لطرف الادارة فى عملية الانتاج الى الحد الذى يجعل منه قاعدة طليعية فى عملية التطوير •

ان النقابات العمالية تستطيع ممارسة مسئولياتها القيـادية عن طريق الاسهام الجدى فى رفع الكفاية الفكرية والفنية • ومن ثم رفع الكفاية الانتاجية للعمال • كذلك هى تستطيع ممارسـة مسئولياتها عن طريق صيانة حقوق العمال ومصالحهم ورفـع مستواهم المادى والثقافى ، ويدخل فى ذلك اهتمامها بمشروعات الاسكان التعاونى والاستهلاك التعاونى وتنظيم الاستفادة الجدية صحيا ونفسيا وفكريا من أوقات الفراغ والأجازات بما يسهم فى تحقيق الرفاهية للجموع العاملة •

ان مكانة العمال فى المجتمع الجديد لم يعد لها الآن مقيـاس

غير انجاح عملية التطوير الصناعى ، وغير طاقتهم على العمل من أجل هذا الهدف ، وغير كفايتهم فى الوصول اليه .

***

ان التوسع فى طاقات القوى المحركة وفى اقامة هياكل الانتاج الرئيسيه هو أساس الانطلاق نحو الأهداف الجديدة للانتاج فى الزراعة وفى الصناعة معا .

ان وصول القوى المحركة الى كل مكان فى مصر هو شرارة الثورة القادرة على تحريك طاقات التغيير الجذرى اقتصاديا واجتماعيا ، من التخلف الذى كان ، الى التقدم الذى يتطلع اليه النضال الوطنى .

ان الوطن كله ينبغى أن تغطيه ــ بكفاية ــ شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات ، فان سهولة المواصلات ويسرها تستطيع أن تقوم بالمعجزات فى تحقيق الوحدة الانتاجية فى الوطن ومن ثم تؤدى الى وحدة الرخاء على أرضه دون عزلة تفرض على أجزاء منــه .

ان اهتماما خاصا يجب أن يوجه الى الصناعات البحرية فى بلد يقع فى قلب العالم البحرى ويطل على أعظم بحاره أهميــة من نواحى الاقتصاد والسياسة وهما البحران الأبيض والأحمر .

ان احتياجات الانتاج الصناعى فى جميع النواحى تفتح امكانيات كبيرة لرأس المال الوطنى غير المستغل لكى يقوم ــ بجانب القطاع العام ــ بدور هام ومسئول فى عملية الانتاج كلها .

بل ان استمرار دور القطاع الخاص بجانب القطاع العام يزيد من فعاليات الرقابة على الملكية الشعبية العامة ، ويقوم بدور هام منشط لها بما يفتحه من مجالات المنافسة الحرة فى اطار التخطيط الاقتصادى العام .

انقوانين يوليو الثورية العظيمة سنة ١٩٦١ لم تكن تستهدف القضاء على القطاع الخاص .. وانما كان لها هدفان أساسيان :

الهدف الأول : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادى بين المواطنين يحقق العدل المشروع ويقضى على آثار احتكار الفرص للقلة على حساب الكثرة ، ويساهم فى الوقت نفسه فى عملية تذويب الفوارق بين الطبقات بما يعزز احتمالات الصراع السلمى بينها ويفتح الأبواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التى تواجه عملية التطوير .

والهدف الثاني : زيادة كفاءة القطاع العام الذى يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسئولية التخطيط وتمكينه من دوره القيادى فى عملية التطوير الصناعى على الأساس الاشتراكى .

ان هذين الهدفين قد تحققا بنجاح رائع يؤكد قوة الدفع الثورى كما يؤكد عمق الوحدة الوطنية .

ان تحقيق هذين الهدفين يزيل بقايا العقد التى صنعها الاستغلال الذى ألقى ظلالا من الشك على دور القطاع الخاص ، وبالتالى فان الطريق أمام هذا القطاع الآن لا تقيده غير القوانين الاشتراكية المعمول بها وحدها الآن أو ما قد تراه السلطات الشعبية المنتخبة مستقبلا من خطوات لازمة لدفع عملية التطوير .

ان الحدود الاشتراكية التى تم رسمها بدقة فى قوانين يوليو قد قضت على آثار الاستغلال وتركت الباب مفتوحا للاستثمار الفردى الذى يخدم المصلحة العامة لتطويره كما يخدم مصلحة أصحابه فى الربح المشروع بدون استغلال .

ان الذين يتصورون أن قوانين يوليو قد قيدت المبادرة الفردية يقعون فى خطأ كبير »

ان المبـــادرة الفردية يجب أن تكون قائمة على العمل وعلى المخاطرة ، وما كان قائما في الماضي كان يعتمد على الانتهاز قبل العمل ، وعلى حمـاية الاحتـكار التي تنفي كل احتمال للمخاطرة وهي الحجة التي يستند اليها رأس المال الفردي في نصيبه من الربح .

ومن ناحيـة أخرى فان المبادرة الفردية بالطريقة التي كانت قائمة بها لم تكن تقـدر على مسئوليات الأماني الوطنيـة في أن الاستثمارات الجديدة التي توجه الآن للصناعة تساوي أكثر من مائة مرة ما كان يوجه منها في سنوات ما قبل الثورة ـ ان اعادة توزيع الثروة لا تعرقل طريقة التنمية وانما هي تنشطها من حيث هي تزيد عدد القادرين على الاستثمار .

ان رأس المال الفردي في دوره الجديد يجب أن يعرف أنه خاضع لتوجيه السلطة الشعبية شأنه في ذلك شأن رأس المـال العام ، وان هذه السلطة هي التي تشرع له وهي التي توجهه على ضوء احتياجات الشعب ، وانها قادرة على مصادرة نشاطه اذا ما حاول أن يستغل أو ينحرف .

انها على استعداد لأن تحميه ..

ولـكن حماية الشعب واجبها الأول .

***

ان دور رأس المـال الأجنبي في الاستثمار المحلي أمر يمكن الاستطراد اليه في هذه المرحلة ان رأس المال الأجنبي تحيط به ـ في نظر الدول المتخلفة خصوصا تلك التي كانت مستعمرات فيما مضى ـ سحب من الشكوك والريب المظلمة .

أن سيادة الشعب على أرضه واستعادته لمقـــدرات أموره تمكنه من أن يضع الحدود التي يستطيع في ظلالها ان يســـمح

لراس المـال الأجنبى بالعمل فى بلاده .

ان الأمر يتطلب وضـــع اولويات هى فى الواقع من خلاصة التجربة الوطنية ، كما انها تأخذ فى الاعتبار طبيعة راس المـال العــالمى الذى يفضل دائما أن يجرى وراء المواد الخـام البكر فى مناطق لم تتهيأ للنهوض الاقتصادى والاجتماعى ، حيث يستطيع فى ظروفها أن يحصل على أعلى نسبة من الفائدة .

***

من هنا فان التطوير الوطنى ــ فى الدرجة الأولى ــ يقبل كل المعونات الأجنبية غير المشروطة التى تساعده على تحقيق اهدافه. وهو يقبلها بكل العرفان الصادق لقدميها مهما كانت الوان أعلامهم .

وفى الدرجة الثانية فان التطوير الوطنى يقبل كل القروض غير المشروطة التى يستطيع أن يفى بها دون عنت أو ارهاق ، والقروض ــ بالتجربة ــ طريقـــة واضحة فى حدودها ، فان مشكلتها تنتهى تماما بعد سدادها وسداد الفوائد المستحقة عليها .

والتطوير الوطنى ــ فى الدرجة الثالثـة ــ مسـتعد لقبول اشتراك رأس المـال الأجنبى فى أوجه نشاطه الوطنى كمستثمر ، على أن يكون ذلك فى العمليات الضرورية خصوصا تلك التى تقتضى خبرات جديدة يصعب توفرها فى المجال الوطنى .

ان قبول استثمارات أجنبيـــة معناه القبول باشتراك أجنبى فى ادارتها ، ومعناه القبول بتحويل جزء من أرباحها سنويا ــ والى غير حـــد ــ الى المستثمرين ، وذلك أمر يجب أن لا يترك على اطلاقه .

ان الأولوية الأولى للمعونات غير المشروطة .

والمكانة الثانية للقروض غير المشروطة .

ثم يأتى دور القبول بالاستثمارات الأجنبية فى الأحوال التى لا مفر فيها من قبوله فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثة .

ان شعبنا فى نظرته الثورية الواعيـــة يعتبر ان المساعدات الأجنبية واجب على الدول الســـابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول .

بل ان شعبنا فى ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضى الاستعمارى ملزمة أكثر من غيرها ، بأن تقدم للدول المتطلعة الى النمو بعضـــا ما نزحته من ثروتنا الوطنية أيام كانت هـــذه الثروة نهبا مباحا للطامعين .

ان تقديم المساعدات واجب اختيارى على الدول المتقدمة ، وهو اقرب ما يكون الى الضريبة الواجبة السداد على الدول ذات المـــاضى الاستعمارى تعوض به الذين اســـتغلتهم عن طول استغلالها لهم .

***

ان الانتاج كله للمجتمع فى خدمته ولتحقيق سعادته ولتأمين الرفاهية وتوفيرها لـكل فرد فيه .

والمجتمع ليس وصفا شائعا .

ان المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع آمال غيره من المواطنين من أجل غد عزيز لهم جميعا وللأجيال القادمة من ابنائهم واحفادهم .

وغاية الانتاج الحقيقية هى توفير اكبر قدر ممكن من الخدمات لتكون أعلام الرفاهية التى ترفرف على المجتمع كله .

وبقدر اتساع قاعدة الانتاج، وبقدر الاستثمارات الجديدة من المدخرات الوطنية التى يمكن أن تضاف اليها بالعمل الوطنى مع كل يوم تتفتح آفاق جديدة لتكافؤ الفرصة بين المواطنين .. ان تكافؤ الفرص هو التعبير عن الحرية الاجتماعية يمكن تحديده فى حقوق اساسية لكل مواطن ينبغى تكريس الجهد لتحقيقها .

أولها : حق كل مواطن فى الرعاية الصحية بحيث لا تصبح هذه الرعاية علاجا ودواء مجرد سلعة تباع وتشترى وانما تصبح حقا مكفولا غير مشروط بثمن مادى ، ولابد أن تكون هذه الرعاية فى متناول كل مواطن فى كل ركن من الوطن.. فى ظروف ميسرة وقادرة على الخدمة ، ولابد من التوسع فى التأمين الصحى حتى يظل بحمايته كل جموع المواطنين .

وثانيها : حق كل مواطن فى العلم بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه ، ان العلم طريق تعزيز الحرية الانسانية وتكريمها : كذلك فان العلم هو الطاقة القادرة على تجديد شباب العمل الوطنى واضافة أفكار جديدة اليه كل يوم وعناصر قائدة جديدة فى ميادينه المختلفة .

وثالثها : حق كل مواطن فى عمل يتناسب مع كفايته واستعداده ومع العلم الذى تحصل عليه ــ ان العمل فضلا عن أهميته الاقتصادية فى حياة الانسان ــ تأكيد للوجود الانسانى ذاته ..

ومن المحتم فى هذا المجال أن يكون هناك حد أدنى للأجور يكفله القانون ، كما أن هناك بحكم العدل حدا أعلى للدخول تتكفل به الضرائب .

ورابعها : ان التأمينات ضد الشيخوخة وضد المرض لا بد من توسيع نطاقها بحيث تصبح مظلة واقية للذين أدوا دورهم فى

النضال الوطنى وجاء الوقت الذى يجب أن يضمنوا فيه حقهم فى الراحة المكفولة بالضمان .

***

ان الطفولة هى صانعة المستقبل ومن واجب الاجيال العاملة أن توفر لها كل مايمكن من تحمل مسئولية القيادة بنجاح .

ان المرأة لابد أن تتساوى بالرجل ولابد أن تسقط بقايا الأغلال التى تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وايجابية فى صنع الحياة .

ان الأسرة هى الخلية الأولى للمجتمع ولابد أن تتوافر لها كل أسباب الحماية التى تمكنها من أن تكون حافظة للتقليد الوطنى ، مجددة لنسيجه متحركة بالمجتمع كله ومعه الى غايات النضال الوطنى .

***

ان مجتمع الرفاهية قادر على أن يصوغ قيما أخلاقية جديدة لا تؤثر عليها القوى الضاغطة المتخلفة من العلل التى عانى منها مجتمعنا زمنا طويلا .

كذلك فان هذه القيم لابد لها أن تعكس نفسها فى ثقافة وطنية حرة تفجر ينابيع الاحساس بالجمال فى حياة الإنسان الفرد الحر .

***

ان حرية العقيدة الدينية يجب أن تكون لها قداستها فى حياتنا الجديدة الحرة .

ان القيم الروحية الخالدة النابعة من الأديان قادرة على هداية الانسان وعلى اضاءة حياته بنور الايمان وعلى منحه طاقات لا حدود لها من أجل الخير والحق والمحبة .

ان رسالات السماء كلها فى جوهرها كانت ثورات انسانية استهدفت شرف الانسان وسعادته ، وان واجب المفكرين الدينيين الأكبر هو الاحتفاظ للدين بجوهر رسالته .

وان جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع حقائق الحياة وانما ينتج التصادم فى بعض الظروف من محاولات الرجعية ان تستغل الدين ـ ضد طبيعته وروحه ـ لعرقلة التقدم وذلك بافتعال تفسيرات له تتصادم مع حكمته الالهية السامية .

لقد كانت جميع الأديان ذات رسالة تقدمية ولكن الرجعية التي أرادت احتكار خيرات الأرض لصالحها وحدها ، اقدمت على جريمة ستر مطامعها بالدين وراحت تلتمس فيه ما يتعارض مع روحه ذاتها لكى توقف تيار التقدم .

ان جوهر الأديان يؤكد حق الانسان فى الحياة وفى الحرية ؛ بل ان أساس الثواب والعقاب فى الدين هو فرصة متكافئة لكل انسان . ان كل بشر يبدأ حياته أمام خالقه الأعظم بصفحة بيضاء يخط فيها أعماله باختياره الحر ، ولا يرضى الدين بطبقية تورث عقاب الفقر والجهل والمرض لغالبية الناس وتحتكر ثواب الخير لقلة منهم .

أن الله ـ جلت حكمته ـ وضع الفرصة المتكافئة أمام البشر أساسا للعمل فى الدنيا وللحساب فى الآخرة .

وينبغى لنا أن نذكر دائما ان حرية الانسان الفرد هى أكبر حوافزه على النضال .

ان العبيد يقدرون على حمل الأحجار ، وأما الأحرار فهم وحدهم القادرون على التحليق الى آفاق النجوم .

ان الاقناع الحر هو القاعدة الصلبة للايمان .. والايمان بغير

الحرية هو التعصب . والتعصب هو الحافز الذى يصد كل فكر جديد ويترك أصحابه بمنأى عن التطور المتلاحق الذى تدفعه جهود البشر فى كل مكان .

ان الحرية وحدها هى القادرة على تحريك الانسان الى ملاحقة التقدم والى دفعه .

والانسان الحر هو أساس المجتمع الحر وهو بناؤه المقتدر .

ان حرية كل فرد - فى صنع مستقبله وفى تحديد مكانه من المجتمع ، وفى التعبير عن رأيه ، وفى اسهامه الايجابى فى قيادة التطور وتوجيهه بكل فكره وتجربته وأمله حقوق أساسية للانسان - لابد أن تصونها له القوانين .

ولابد أن يستقر فى ادراكنا أن القانون فى المجتمع الحر خادم للحرية وليس سيفا مصلتا عليها .

وكذلك لابد أن يستقر فى ادراكنا انه لا حرية للفرد بغير تحريره أولا من براثن الاستغلال .

ان ذلك هو الأساس الذى يجعل الحرية الاجتماعية مدخلا الى الحرية السياسية بل هى مدخلها الوحيد .

انه القضاء على الاستغلال والتمكين للحق الطبيعى فى الفرصة المتكافئة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات وانهاء سيطرة الطبقة الواحدة ، ومن ثم ازالة التصادم الطبقى الذى يهدد الحرية الفردية للانسان المواطن ، بل يهدد الحرية الكاملة للوطن كله .. بأن يفتح من الثغرات فى صفوف الشعب ما يتيح الفرصة للأخطار الخارجية المتربصة بالوطن تريد ان تجره الى ميادين الحرب الباردة وتجعل أرضه مسرحا لها وتجعل من شعبه وقودا للنار .

ان ازالة التصادم الطبقى ـ الناشىء عن المصالح التى لا يمكن ان تتلاقى على الاطلاق بين الذين فرضوا الاستغلال وبين الذين إعتصرهم الاستغلال فى المجتمع القديم ـ لا يمكن أن تحقق تذويب الفوارق مرة واحدة ، ولا يمكن ان تفتح الباب للحرية الاجتماعية والديمقراطية السليمة بين يوم وليلة .»

ولكن ازالة هذا التصادم بازالة الطبقة التى فرضت الاستغلال يوفر امكانية السعى الى تذويب الفوارق بين الطبقات سلميا ، ويفتح اوسع الأبواب للتبادل الديمقراطى الذى يقترب بالمجتمع كله من عصر الحرية الحقيقية .»

لقد كان ذلك هو احد الأهداف الاجتماعية العظيمة الى سعت اليها قوانين يوليو ووجهت من اجلها ضربتها الهائلة الى مراكز الاستغلال والاحتكار .»

ان هذا العمل الثورى العظيم جعل امكانية الديمقراطية السليمة امرا قابلا للتحقيق لأول مرة فى مصر .

ان الكلمة الحرة ضوء كشاف امام الديمقراطية السليمة وبنفس المقدار فان القضاء الحر ضمان نهائى وحاسم لحدودها .

ان حرية الكلمة هى المقدمة الأولى للديمقراطية .

وسيادة القانون هى الضمان الأخير لها .»

وحرية الكلمة هى التعبير عن حرية الفكر فى اى صورة من صوره .

كذلك فان حرية الصحافة وهى أبرز مظاهر حرية الكلمة يجب أن تتوافر لها كل الضمانات .

ان الديمقراطية السليمة بمفهومها العميق تزيل التناقض بين الشعب وبين الحكومة حين تحولها الى أداة شعبية ولكن الصحافة

الحرة يجب أن تكون رقيبا أمينا على أداة الادارة الشعبية شانها في ذلك شأن المجالس النيابية .

***

كذلك فان سيادة القانون تتطلب منا الآن تطويرا واعيا لمواده ونصوصه بحيث نعبر عن القيم الجديدة في مجتمعنا .

ان كثيرا من المواد التى ما زالت تحكم علاقاتنا الاجتماعيه قد جرت صياغتها في جو اجتماعى مختلف ، وان أول ما يعزز سلطان القانون هو أن يستمد حدوده من أوضاع المجتمع المتطورة .

ان القانون أيضا ـ وهو في حد ذاته صورة من صور الحرية ـ لابد أن يسايرها في اندفاعها الى التقدم ولا يجب أن تكون مواده قيودا تصد القيم الجديدة في حياتنا .

ان الطريق الى الحرية قد أصبح مفتوحا من غير حواجز ولا عوائق .

***

ان هذا المجتمع الجديد الذى يبنيه الشعب العربى فى مصر على دعائم الكفاية والعدل يحتاج الى درع واق في عالم لم تصل مبادئه الأخلاقية الى مستوى تقدمه العقلى .

ان دور القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة هو أن تحمى عملية بناء المجتمع ضد الأخطار الخارجية ، كما انه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد أن تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .

من اجل ذلك فان الشعب يمنح قواته المسلحة ما يجعلها دائما في وضع الاستعداد وفي مكان القوة وفي الموضع الذى تتمكن منه دائما أن تخدم أمانيه بالولاء المطلق وبالاخلاص المتفانى .

أن القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة يجب أن تملك تفوقا حاسما فى البر والبحر والجو ، قادرا على الحركة السريعة فى اطار المنطقة العربية التى تقع مسئولية سلامتها فى الدرجة الأولى على القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فان هذه القوات لابد لها فى تسليحها أن تساير التقدم العلمى الحديث ، وأن تملك من الأسلحة الرادعة ما يكبح جماح القوى الطامعة ويقدر على هزيمتها اذا ما تحركت بالعدوان .

وليس من شك فى أن التقدم الذاتى هو فى جوهره اعظم أنواع الدفاع عن النفس ضد الأخطار المتربصة ، لكن علينا أن ندرك أننا نعيش فى منطقة مفتوحة للأطماع الباغية . وان من أول أهداف أعدائنا أن يحولوا دون بلوغنا مرحلة القوة الذاتية المحققة للتقدم حتى نظل دائما تحت رحمة التهديد .

ان الجمهورية العربية بالذات ــ طليعة النضال العربى التقدمى وقاعدته وقلعته المحاربة ــ هى الهدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها .

ان قوى الاستعمار العالمى واحتكاراته تسعى الى هدف ثابت هو وضع الأرض العربية الممتدة من المحيط الى الخليج تحت سيطرتها العسكرية حتى تتمكن من مواصلة استغلالها ونهب ثرواتها .

ولقد وصل التآمر الاستعمارى الى حد انتزاع قطعة من الأرض العربية فى فلسطين قلب الوطن العربى ، واغتصابها ــ دون ما سند من حق أو قانون ــ لصالح اقامة فاشية عسكرية لا تعيش الا بالتهديد العسكرى الذى يستمد أخطاره الحقيقية من كون اسرائيل أداة الاستعمار .

والجمهورية العربية المتحدة بالتاريخ وبالواقع هى الدولة

العربية الوحيدة فى الظروف الحالية .. التى تستطيع تحمل مسئولية بناء جيش وطنى يكون بمثابة القوة الرادعة للخطط العدوانية الاستعمارية الصهيونية .

ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود .

ان فاعلية الجيوش الوطنية تكمن فى القوة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية ، فان التقدم هو المستودع العظيم الذى يمد أداة القتال باحتياجاتها المادية والبشرية التى تتمكن بها من رد التحدى واحراز النصر وتعزيزه .

ويجب أن يكون نصب أعيننا دائما الا تطغى احتياجات الدفاع على احتياجات التنمية .

ان الدفاع اذا لم تعززه التنمية لا يقدر على الصمود الطويل للمعركة الممتدة .

لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هى القلب الذى يغذى اليد الضاربة للأمة بأسباب القوة والثبات ويمكنها من توجيه الضربات القاضية الى العدو مهما طالت المعركة .

ان مجتمعنا يؤمن أن الحرية للوطن وللمواطن .. تتوافر قبل كل شيء بالسلام القائم على العدل .

ولكن مجتمعنا مطالب ـ الى الوقت الذى تستقر فيه مبادئه العظيمة وتسود العالم الذى نعيش فيه ، أن يكون مستعدا باستمرار ، من أجل حرية الوطن والمواطن ، أن يدعم السلام بالقوة .»

الباب الثامن

مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله

ان العمل الانسانى الخلاق هو الوسيلة الوحيدة أمام المجتمع لكى يحقق أهدافه .

العمل شرف ، والعمل حق ، والعمل واجب ، والعمل حياة .

ان العمل الانسانى هو المفتاح الوحيد للتقدم .

ان طبيعة العنصر لم تعد تقبل وسيلة للأمل غير العمل الانسانى .

لقد استطاعت مجتمعات أخرى فى قرون سابقة أن تحقق انطلاقها بتوفير الاستثمارات للتنمية الوطنية عن طريق نهب أموال المستعمرات واستغلال ثروات الشعوب وتسخيرها للعمل العبودى من أجل غيرها .

وفى مجتمعات أخرى تحقق الانطلاق تحت ظروف سخرت فيها الطبقة العاملة ــ بطريقة تتنافى مع الانسانية ــ لصالح الاحتكارات الرأسمالية الوطنية أو الأجنبية

كذلك تحقق فى تجارب أخرى ــ تحت ضغط بالغ القسوة على الأجيال الحية ، سلبها كل ثمار عملها من أجل الغد الموعود الذى لم تستطع أن تراه ، أو وصلت اليه وهى تحمل على قلبها أقفالا من الكبت النفسى ، وتؤرق خيالاتها أشباح من الارهاب والطغيان . إن طبيعة العصر لا تحتمل ذلك كله الآن .

ان البشرية تنبهت الى شرور الاستعمار ونذرت نفسها للقضاء عليه ..

والطبقة العاملة لا يمكن أن تساق بالسخرة الى تحقيق أهداف الانتاج ..

والطاقات المبدعة للشعوب تستطيع أن تصنع الغد دون أن تساق اليه بحمامات الدم الجماعية .

ان التقدم العلمى يجعل الوصول الى الانطلاق بغير هذه الوسائل البالية ذاتها أمرا ممكنا وقابلا للتحقيق .
كذلك فان طبيعة العصر ومثله العليا تجعل استعمال مثل هذه الوسائل القديمة أمرا مستحيل الحدوث .

ان العمل الوطنى المنظم ، القائم على التخطيط العلمى هو طريق الغد .

ان العمل الوطنى على أساس الخطة لابد أن يكون محددا أمام أجهزة الانتاج على جميع مستوياتها . بل ان مسئولية كل فرد فى هذا العمل يجب أن تكون واضحة أمامه حتى يستطيع أن يعرف — فى اى وقت من الأوقات — مكانه فى العمل الوطنى .

ان ذلك يقتضى أن تتحول الخطة الشاملة — فى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية — الى برامج تفصيلية تكون فى متناول يد أجهزة الانتاج ..

ان ذلك يقتضى ربط الانتاج كما ونوعا بحدود زمنية تلتزم بها القوى المنتجة ، على أن تتم العملية كلها فى اطار الاستثمارات المخصصة .

ان الكم والنوع فى عملية الانتاج لا يمكن فصلهما عن حساب

الزمن وحساب التكلفة .. والا أفلت التوازن الحيوى لعملية الانتاج وتعرضت للأخطار ..

والأمر كذلك أيضا فى برامج الخدمات .

ان وعى كل مواطن بمسئوليته المحددة فى الخطة الشاملة وكذلك ادراكه المحدد لحقوقه المؤكدة ونجاحها - فضلا عن كونه توزيعا للمسئولية على نطاق الأمة كلها بما يعزز احتمالات الوصول الى الأهداف - هو فى الوقت ذاته عملية انتقال ثورية بمعنى العمل الوطنى ، من العموميات الشائعة المبهمة والغامضة ، الى وضوح ذهنى وعملى يربط الانسان الفرد فى نضاله اليومى بحركة المجتمع كلها ويشده فى اتجاه التاريخ ، كما أنه يوجه به حركة التاريخ فى نفس اللحظة .

ان فلسفة العمل الوطنى يجب أن تصل الى جميع العاملين فى الوطن فى كافة المجالات . بل ويجب أن تصل اليها بالطريقة الأكثر ملاءمة بالنسبة لكل منهم .

ان ذلك يكفل دائما أن يكون الفكر على اتصال بالتجربة ، وأن يكون الرأى النظرى على اتصال بالتطبيق التجريبى .

ان الوضوح الفكرى أكبر ما يساعد على نجاح التجربة ، كما أن التجربة بدورها تزيد فى وضوح الفكر وتمنحه قوة وخصوبة تؤثر فى الواقع وتتأثر به . ويكتسب العمل الوطنى من هذا التبادل الخلاق امكانيات أكبر لتحقيق النجاح .

وانه لمن ألزم الأمور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما أنها تستكمل حلقة هامة فى الصلة بين الفكرة والتجربة .

انه من الأمور اللازمة تشجيع كل المسئولين عن العمل الوطنى

أن يكتبوا أفكارهم لتكون أمام المسئولين عن التنفيذ ، كذلك من الضرورى تشجيع كل القائمين بالتنفيذ أن يكتبوا ملاحظاتهم لتكون أمام المسئولين عن التوجيه .

ان ذلك أمر لا يمكن أن يترك للصدفة أو الارتجال .

وانما ينبغي تنظيمه ..

ان تنظيمه سوف يوفر للعمل الوطنى ذخيرة هائلة بغير حدود لآفاق الفكر ممتزجة بدقائق التنفيذ العملى .. أن هذه الذخيرة سوف تسهم فى رفع رصيد الكفاية الوطنية وتعميم نطاق الاستفادة بها .

ان فترات التغيير الكبرى بطبيعتها حافلة بالأخطار التى هى جزء من طبيعة المرحلة ، على أن التأمين الأكبر ضد هذه الأخطار كلها هو ممارسة الحرية وخصوصا بواسطة المجالس الشعبية المنتخبة .

ان العمل الوطنى كله ، وعلى جميع مستوياته لا يمكن أن يصل سليما الى أهدافه الا بطريق الديمقراطية .

ووسيلة الديمقراطية أن تتوفر الحرية فى مراكز الانتاج جميعها ، لكى يتمكن جميع العاملين فيها أن يعطوا كل جهدهم الفنى والوطنى من أجل كمال العمل ، على أن يتم ذلك بالطبع تحت أحكام تسلسل المسئولية .

كذلك فان وسيلة الديمقراطية أن تتحقق سلطة المجالس الشعبية على جميع مراكز الانتاج وفوق أجهزة الادارة المركزية أو المحلية .

ان ذلك يضمن للشعب باستمرار أن يكون سلطة تحديد

أهداف الانتـاج ، وأن يكون فى الوقت ذاته سلطة الرقابة على تنفيذها .

ان ممارسة النقد والنقد الذاتى تمنح العمل الوطنى دائمـا فرصة تصحيح أوضاعه وملاءمتها مع الأهداف الكبيرة للعمل .

ان اى محـاولة لاخفاء الحقيقـة أو تجاهلها يدفع ثمنها فى النهاية نضال الشعب وجهده للوصول الى التقدم .

واذا سمحت القيادات الشعبية بأن يحدث ذلك فانها لا تكون مقصرة فى حق الشعب الذى صدرها للقيـادة فقط ، وانما هى فى نفس الوقت تكون قد عزلت نفسـها عن جمـاهيرها وفقدت اتصالها بها ، وسلمت بعدم قدرتها على حل مشـاكلها ، وبالتالى يصبح لا مفر أمامها من أن تتنحى أو يسقطها الشعب ويسـحب منها ما أسلمه اليها من مسئولية القيادة .

ان حرية النقد البناء والنقد الذاتى الشجاع ضمانات ضرورية لسلامة البنـاء الوطنى ، لكن ضرورتها أوجب فى فترات التغيير المتلاحق خلال العمل الثورى .

ان ممارسة الحرية على هذا النحو ليست لازمة فقط لحماية العمل الوطنى ، ولكنها لازمة أيضا لتوسيع قاعدته وتوفير الضمان للذين يتصدون له ، فممارسة الحرية على هذا النحو سوف تكون الطريق الفعال لتجنيد عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة فى العمل الوطنى ، والحرية هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدها اختياريا لأهداف النضال .

ان ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهـائلة لاعادة توزيع الثـروة الوطنية فى يوليو سنة ١٩٦١ لا تشـكل خطرا على أمن النضال الوطنى ، بل انها صـمام الأمان له ، فانها تخلق القـوة

الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بالتفاف يسلب الشعب ثمار نضاله ·

كذلك فان ممارسة الحرية تخلق القيادات المتجددة للعمل الثورى ، وتوسع هذه القيادات وتدفعها دائما الى الأمام ، وتخلق قيادة من التفكير الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردى ، ومن ثم فهى توفر للعمل الوطنى ضمانات بعيدة المدى .

ان حرية القيادات يجب أن تستمد حقها من حرية القواعد الشعبية ، ولا تستطيع القيادات أن تمارس عملها بالاكراه والتعصب .

ان القيادة الحقيقية هي الاحساس بمطالب الشعب والتعبير عنها وايجاد الوسائل لتحقيقها وتجميع قوى الشعب وراء الجهود المحققة لها .

ولابد فى الدستور الجديد من تنظيم عملية رجوع القيادات الشعبية الى قواعدها ، وتأكيد مسئوليتها أمام المنابع الأصيلة لقوتها - ولابد لنا أن نذكر دائما أن القواعد الشعبية مفعمة بالثورية الطبيعية وأن ثورة القواعد والحاحها الدائم من أجل التقدم سوف يكون قوة دافعة لثورية القيادة .

***

ان تحريك طاقات الشعب الى العمل لا يجب أن يتم عن طريق اغراق الجماهير في الأمل · ان التغيير الكبير بطبيعته يصاحبه تطلع بعيد المدى الى الأهداف المرجوة من النضال ، لكنه من الزم الواجبات فى تلك الفترة أن تتضح أمام الشعب بجلاء صعوبة الوصول الى الأهداف المرجوة . ان مجرد التغيير الثورى فى

أوضاع المجتمع القديم لا يحقق أحلام الجماهير ولكن الجهود المتواصلة هي وحدها القادرة على الوصول الى الأحلام .

وليس من حق أحد في هذه المرحلة أن يخدع الجماهير بالمنى ، وانما تقتضي الأمانة الثورية أن تكون لدى الجماهير صورة كاملة لمسئولياتها بلوغا لآمالها ..

ان ذلك أمر ينبغي وضعه موضع الاعتبار طول الوقت .. وينبغي أن يصاحبه تقدير للتطلعات الكبرى للجماهير ، وتقدير في الوقت ذاته للروح المعنوية لدى المسئولين عن قيادة العمل تحقيقا لهذه التطلعات .

* * *

والمراهقة الفكرية خطر ينبغي التصدي له والقضاء عليه .. أن الذين يجمدون الكفاح الوطني بتفسيرات أو قوالب تحد قدرته على الانطلاق أو تشيع فيه روح التردد .. انما يقللون من قوة المجتمع بقدر ضعفهم وعدم قدرتهم على التفكير الخلاق المنبعث من الواقع الوطني .

ان التقدم الوطني لا تحققه كلمات محفوظة عالية الرنين .

ان تحرير الطاقات الخلاقة لأي شعب من الشعوب يرتبط بالتاريخ ، ويرتبط بالطبيعة ، ويرتبط بالتطورات السائدة والمؤثرة في العالم الذي يعيش فيه .

ليس هناك شعب يستطيع أن يبدأ تقدمه من فراغ ، والا كان يتقدم الى الفراغ ذاته .

ان الخطر في المراهقة الفكرية في هذه المرحلة انما يخلق نوعا من الارهاب المعنوي يعرقل التجربة والخطأ .

والقيادات الجديدة المتصدية لتحريك التطوير الوطني قـــوة هائلة لا بد من حمايتها لتؤدي رسالتها الوطنية بالنجاح المطلوب • أن الثروة التي يملكها هذا الوطن ـ صانع الحضارة ـ من الخبراء والفنيين في جميع المجالات قيمة هائلة لا بد من الحرص عليهـــا وتنميتها وحمايتها •

وفي بعض الأحيان فان هذه القيادات في حاجة الى حمايتها من نفسها •

ان هذه القيادات قد تقع في خطأ توهم أن المشـــاكل الكبرى للتطوير الوطني تحل خـــلال التعقيدات المكتبية والادارية • أن هذه التعقيدات تضع أعباء جـــديدة على العمل الوطني دون أن تساعده •

انها قادرة لو تركت لخطأ وهمها ، أن تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثـــوري وتجمد وصول نتائجه عن الجماهير التي نحتاج اليهـــا • ان أجهزة العمل الاداري ترتكب غلطة العمر، اذا ما تصورت أن أجهزتها الكبيرة غاية في حد ذاتها • أن هـــذه الأجهزة ليست الا وسائل لتنظيم الخدمة العامة وضمان وصولها على نحو سليم الى الجماهير •

* * *

وبنفس المصـــدار فان التنازع على السلطات يؤدي الى شلل القيادات العاملة في التطوير الوطني اذ تصبح كل منها عقبة أمام جهود الأخرى ، تجمـــد عملها وتلغي آثاره • كذلك فان تكديس سلطات كبيرة في أيد قليلة يؤدي دون جدال الى انتقال السلطة الحقيقية الى غير المسئولين عنها بالفعل أمام الشعب •

لقد كان هذا الاعتبار هو المصدر الحقيقي للقـــانون الثوري

الذى صـــدر بأن : « يكون هناك عمل واحد للرجل الواحـــد » ،
أن ذلك لم يكن اجراء عدل فقط .. ، ولكنه كان محاولة للوصول
الى أن يكون الفرد المناسب فى العمل المناسب لخبرته وقدرته .

* * *

والقيادات الجـديدة لا بد لهـــا أن نعى دورها الاجتماعى .
وأن أخطر ما يمكن أن تتعرض له فى هذه المرحلة هو أن تنحرف ، متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

ان قيادة المشروعات الكبرى فى عملية التطوير فى حاجه أيضا الى أن تؤمن بأن الاسراف ــ حتى وان لم تتبعه استفادة شخصية ــ هو نوع من الانحراف ، فانه اهدار لثروة الشعب التى هى وقود معركة التطوير .

والاسراف يشمل التضخم فى مصاريف الانتاج التى لا مبرر لها كما أنه يشمل فى الوقت ذاته عدم تقدير المسئولية فى دراسة المشروعات الجديدة ، ويمتد الى الاهمال فى التنفيذ بدون اليقظة الواجبة لسلامة العمل .

ان تلك كلها من سمات مرحلة التغييرات الكبرى ومن أخطارها ولكن السيطرة عليها والحد من تأثيرها ممكن بممارسة الحرية .
ان العمل الثورى لابد له أن يكون عملا علميا .

ان الثورة ليست عملية هدم أنقاض الماضى .. ولكن الثورة هى عملية بناء المستقبل .

واذا تخلت الثورة عن العلم فمعنى ذلك انها مجرد انفجـار عصبى تنفس به الأمة عن كبتها الطويل ، ولكنها لا تغير من واقعها شيئا .

ان العلم هو السلاح الحقيقى للارادة الثورية ، ومن هنا الدور العظيم الذى لابد للجامعات ولمراكز العلم على مستوياتها المختلفة أن تقوم به •

ان الشعب هو قائد الثورة •

والعلم هو السلاح الذى يحقق النصر الثورى •

والعلم وحده هو الذى يجعل التجربة والخطأ فى العمل الوطنى تقدما مأمون العواقب • وبدون العلم فان التجربة والخطأ تصبحان نزعات اعتباطية قد تصيب مرة ولكنها تخطىء عشرات المرات •

ان مسئولية الجامعات ومعاهد البحث العلمى فى سنع المستقبل لا تقل عن مسئولية السلطات الشعبية المختلفة •

ان السلطات الشعبية بدون العلم قد تستطيع أن تثير حماسة الجماهير ، لكنها بالعلم وحده تقدر على العمل تحقيقا لمطالب الجماهير •

ومن هذا التصور فان الجامعات ليست أبراجا عاجية ولكنها طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة •

ان قدرتنا على التمكن من فروع العلم المختلفة هى الطريق الوحيد أمامنا لتعويض التخلف ، بل ان النضال الوطنى اذا ما اعتمد على العلم المتقدم يستطيع أن يمنح نفسه فرصة أعظم للانطلاق تجعل التخلف السابق ميزة أمام ما سوف يحققه التقدم الجديد •

ان الأمم التى أرغمت على التخلف • اذا ما استطاعت أن تبدأ ـ الآن ـ معتمدة على العلم المتقدم •• تضمن لنفسها نقطة بداية تفوق النقطة التي بدأ منها الذين سبقوها الى المستقبل •

ومن ثم تمنح نفسها قوة اندفاع أشد فى اللحاق بهم والسبق عليهم •

ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التى يتصدى شعبنا اليوم لمواجهتها لابد لها من حلول علمية •

على أن مراكز البحث العلمى الآن مطالبة فى هذه المرحلة من النضال أن تطور نفسها بحيث يكون العلم للمجتمع •

ان العلم للعلم فى حد ذاته مسئولية لا تستطيع طاقتنا الوطنية فى هذه المرحلة أن تتحمل أعباءها •

لذلك فان العلم للمجتمع يجب أن يكون شعار الثورة الثقافية فى هذه المرحلة ، على أن بلوغ النضال الوطنى لأهدافه سوف يسمح لنا فى مرحلة متقدمة من تطورنا بأن نساهم ايجابيا مع العالم فى العلم للعلم •

وليس العلم للمجتمع عقبة تفرض على العلماء أن يلتزموا بمشاكل الخبز المباشرة وحدها • ان ذلك يصبح تفسيرا ضيقا لرغيف الخبز الذى نريده ••

اننا لا نستطيع أن نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن فى عصر الذرة •

لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء ••
ولقد كلفنا هذا التخلف ـ مع أن ظروف القهر الاستعمارى الرجعى هى التى فرضته علينا ـ كثيرا وما زال يكلفنا الكثير ، ولكننا مطالبون الآن ـ وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا أن نبدأ الفجر مع الذين بدأوه •

ان الطاقة الذرية من أجل الحرب ليست هدفنا •

ولكن الطاقة الذرية فى خـــدمة الرخاء قادرة على أن تصنع المعجزات فى معركة التطوير الوطنى •

* * *

على أنه يتعين علينا أن نذكر دائما أن الطاقات الروحية التى تستمدها الشعوب من مثلها العليا النـــابعة من أديانها السماوية أو من تراثها الحضارى قادرة على صنع المعجزات •

ان الطاقات الروحية للشعوب تستطيع أن تمنح آمالها الكبرى أعظم القوى الدافعة ، كما أنها تسلحها بدرع من الصبر والشجاعة تواجه بهما جميـــع الاحتمالات ، وتقهر بهما مختلف المصـــاعب والعقبات •

واذا كانت الأسس المادية لتنظيم التقدم ضرورية ولازمة فان الحوافز الروحية والمعنوية هى وحدها القادرة على منح هذا التقدم أنبل المثل العليا وأشرف الغايات والمقاصد •

الباب التاسع

الوحدة العربيــة

ان مسئولية الجمهورية العربية المتحـــدة فى صنع التقـــدم وفي دعمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها •

ان الأمة العربية لم تعد في حاجة الى أن تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها •

لقد تجاوزت الوحدة هـــذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربى ذاته •

يكفى أن الأمة العربية تملك وحـدة اللغة التى تصنع وحـدة الفكر والعقل •

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التى تصنع وحدة الضمير والوجدان •

ويكفى أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التى تصنع وحـدة المستقبل والمصير •

ان الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أســاسها ـ مستدلين بقيام خلافات بين الحـكومات العربية ـ ينظرون الى الأمور نظرة سطحية •

ان مجرد وجود هـــذه الخـــلافات هو فى حد ذاته دليـــل على قيام الوحدة •

ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعى فى الواقع العربى ، واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية فى كل مكان من العالم العربى ، والتجمع الذى تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية فى العالم العربى هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التى تهب على الأمة العربية وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة •

ان التقاء القوى التقدمية الشعبية على الأمل الواحد فى كل مكان من الأرض العربية ، وتجمع القوى الرجعية على المصالح المتحدة فى كل مكان من الأرض العربية هو فى حد ذاته دليل على الوحدة أكثر مما هو دليل على التفرقة •

ان مفهوم الوحدة العربية قد جاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات •

ان مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية ودفعت به خطوة الى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة •

ان وحدة الهدف حقيقة قائمة عند القواعد الشعبية فى الأمة العربية كلها •

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمى الثورى واختلاف مراحله بين الشعوب العربية

لكن وحدة الهدف عند القواعد الشعبية هى التى ستتكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور •

ان وحدة الأمة العربية قد وصلت فى صلابتها الى حد انها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية •

ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكرى ، ولا أساليب الانتهازية الفردية ، ولا أساليب الرجعية المتحكمة ، على شيء الا على دلالتها بأن النظام القديم فى العالم العربى يعانى جنون اليأس ، وأنه يفقد أعصابه تدريجيا وهو يسمع من بعيد فى قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة الى أهدافها .

ان وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحـــدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية الى الثورة الاجتماعية .

ولابد أن ينبذ الشعار الذى جرت تحته مرحلة ســـابقة من النضال الوطنى هى مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار .

ان الاستعمار الآن غـــير مكانه ولم يعـــد قادرا على مواجهة الشعوب مبـــاشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخـــل قصور الرجعية ..

ان الاستعمار نفسه دون أن يدرى ساهم فى تقريب يوم الثورة الاجتماعية وذلك حـــين توارى بمطامعه وراء العنـــاصر المستغلة يوجهها ويحركها .

وليس من شـــك أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها فى مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة .

ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، وأصبح محتما على الشـــعوب ضربهما معا ، وهزيمتهما معا ، تأكيدا لانتصار الثورة السياسية فى بقية اجزاء الوطن العربى ودعما لحق الانسان العربى فى حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادرا على صنعها بغير الطريق الثورى .

والعمل العربى فى هـــذه المرحلة يحتاج الى كل خبرة الامة العربية مع تاريخها الطويل المجيد ، ويحتاج الى حكمتها العميقة ، بقدر حاجته الى ثوريتها وارادتها على التغيير الحاسم .

ان الوحدة لا يمكن – بل ولا ينبغي – أن تكون فرضا ، فان الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفا مع غاياتها .

ومن ثم فان القسر بأى وسيلة من الوسائل عمل مضاد للوحدة .

انه ليس عملا غير أخلاقي فحسب .. ، وانما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية ، ومن ثم بالتالى فهو خطر على وحدة الأمة العربية فى تطورها الشامل .

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولا الى الهدف الأخير .

ان أى حكومة وطنيه فى العالم العربى – تمثل ارادة شعبها ونضاله فى اطار من الاستقلال الوطنى – هى خطوة نحو الوحدة من حيث انها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية فى الوحدة .

ان أى وحدة جزئية فى العالم العربى تمثل ارادة شعبين – أو أكثر – من شعوب الأمة العربية – هى خطوة وحدوية متقدمة ، تقرب من يوم الوحدة الشاملة ، وتمهد لها ، وتمد جذورها فى أعماق الأرض العربية .

ان مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة الى الوحدة الشاملة .

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى فى رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة ، فان الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التى لابد من تحديدها تحديدا قاطعا وملزما فى هذه المرحلة من النضال العربى .

ان الدعوة السلمية هي المقدمة ٠

والتطبيق العلمي لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة ٠

ان استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه ـ كما أثبتت التجارب ـ فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف ٠

ان تطور العمل الوحدوى نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية ٠٠ هذا الاختلاف الذى فرضته قوى العزلة الرجعية والاستعمارية ٠

ان جهودا عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضا الى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها فى محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكرى الذى أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف ٠

والجمهورية العربية المتحدة وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادىء التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى ، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلا منها فى شئون غيرها ٠

وفى هذا المجال فان الجمهورية العربية المتحدة لابد لها أن تحرص على أن لا تصبح طرفا فى المنازعات الحزبية المحلية فى أى بلد عربى ، ان ذلك أمر يضع دعوة الوحدة ومبادئها فى أقل من مكانها الصحيح ٠

واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر أن واجبها المؤكد يحتم عليها مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب أن تظل فى اطار المبادىء الأساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية تجمع له الطاقات الوطنية وتدفعه الى أهدافه وفق التطور المحلى وامكانياته .

كذلك فان الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى .

انها مطالبة بأن تتفاعل معها فكريا من أجل التجربة المشتركة

لكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تفرض عليها صبغة محددة لصنع التقدم .

ان قيام اتحاد للحركات الشعبية الوطنية التقدمية فى العالم العربى أمر سوف يفرض نفسه على المراحل القادمة من النضال

ان ذلك لا يؤثر ــ ولا ينبغى له أن يؤثر ــ على قيام جامعة الدول العربية ، واذا كانت الجامعة العربية غير قادرة على أن تقطع الشوط العربى الى غايته العظيمة البعيدة ، فانها تقدر على السير به خطوات .

ان الشعوب تريد أملها كاملا .

والجامعة العربية ــ بحكم كونها جامعة للحكومات ــ لا تقدر أن تصل الى أبعد من الممكن .

ان الممكن خطوة فى طريق المطلوب الشامل .

ان تحقيق الجزء مساهمة فى تقريب يوم الكل .

لهذا فان الجامعة العربية تستحق كل التأييد ، على الا يكون هناك ــ تحت اى ظرف من الظروف ــ وهم تحميلها أكثر من طاقتها العملية التي تحدها ظروف قيامها وطبيعته .

ان الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربي فى المرحلة الحاضرة ، لكنها فى نفس الوقت ــ تحت أى ستار وفي مواجهة أي ادعاء ــ لا يجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به »

الباب العاشر

السياسة الخارجية

ان السياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة هي انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى .

ان اية سياسة خارجية لأى وطن من الأوطان لا تكون انعكاسا أمينا وصادقا لعمله الوطنى . تصبح ادعاء يكشف نفسه بنفسه وتصبح نفاقا واتجارا بالشعارات .

ان تلك هى المهزلة التى تقع فيها الحكومات الرجعية حين تحاول للتضليل ان تستعير سياسة خارجية براقة لا تكون صدى للواقع الوطنى ولا تعبيرا عنه .

ان الشعوب الواعية تفضح هذه الحكومات وتقتص منها حساب الضلال الذى حاولت أن تزيفه عليها .

والسياسة الخارجية لشعب الجمهورية العربية المتحدة انعكاس أمين وصادق لعمله الوطنى ، تمتد فى ثلاثة خطوات حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل انواع الضغط وانتصر عليها .

ان الخطوط الثلاثة العميقة فى السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية هى :

الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع اقنعته ، ومحاربته فى كل أوكاره .

والعملَ من اجلَ السلام لان جو السـلام واحتمـالاته هي الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطني .

ثم التعاون الدولي من اجل الرخاء ، فان الرخاء المشـترك لجميع الشعوب لم يعد قابلا للتجزئة كما انه أصبح في حاجة الى التعاون الجماعي لتوفيره .

ان شعب الجمهورية العربية المتحدة في حربه ضد الاستعمار ضرب مثلا حيا مازال أسطورة في تاريخ نضال الشعوب .

أن شعبنا كشف الاستعمار العثماني وقاومه برغم التحـايل عليه باستار الخلافة الاسلامية .

ثم قاوم شعبنا الغزو الفرنسي حتى أرغم المغامر الذى دوخ أوربا كلها على أن يرحل بالليل عبر البحر الأبيض الى فرنسا .

ثم صمد لمؤامرات الاستعمار العالمي واحتكاراته الدولية التي استعملت أسرة محمد علي .

وتدافعت موجاته الثـورية واحدة أثر الاخرى حتى جرفت أمامها ـ بعد سنوات طويلة من التضحيات النبيلة ـ كل الحواجز التي أقامها الاستعمار على أرضه لحماية وجوده ، لقد واجه شعبنا ثلاث امبراطوريات هي الامبراطوريات : العثمانية .. والفرنسية .. والبريطانية .. وقاوم غزوها لبلاده وانتصر عليها .

ان شعبنا دفع خلال عشرات السنين بل مئاتها ثمنا غاليـا لانتصاره على الاستعمار ، لكنه في النهاية حصل على النصر الذى برر أمام التاريخ كل التضحيات وشرف مقدارها .

وبعد النصر الثورى العظيم صـباح ٢٣ يوليو ، وفي طريق الشعب الى التقدم الثورى ، داست الجموع المنتصرة بأقدامهـا

بقايا العهد الملكى الدخيل ، ودكت حصـــون الاقطاع ، واجتثت جذور الرجعية .

لقد كانت تلك كلها هي الركائز التى ثبت الاستعمار عليها وجوده فوق أرضنا .. ، وبانقضاض شـعبنا عليها وتدميرها فان الوجود الاستعمارى فقد حلقات اتصاله بأرض الوطن الطاهرة ، ومن ثم كانت الخطوة الباقية هى ارغام قواته على الرحيل وراء البحر بعد ان طوت اعلامها وابتلعت كبرياءها .

ان شعبنا بعد عشرات الســـنين من الاستعمار فاز بارغام القوى العدوانية على الجلاء مرتين فى عام واحـد هو عام ١٩٥٦ الفاصل فى نضالنا الوطنى .

ان الاستعمار الذى جلا عن أرضنا ـ طبقا لاتفاق تم تنفيذه فى يونيه ســنة ١٩٥٦ ـ ما لبث أن عاد فى أكتوبر من نفس العـام متصورا انه قادر على اخضاع ارادة شعبنا واذلاله واجبـــاره على الركوع خضوعا لارادة المستعمرين .

ان شعبنا الذى عقد العزم على حماية استقلاله ، ورفض كل الحيل الاستعمارية التى حاولت أن تجره الى مناطق النفوذ وقاد مقاومة هائلة فى الشرق الأوسط كله ضد حلف بغداد حتى أسقطه، لم يتردد فى مواجهة العدوان المسلح الثـــلاثى الذى أقدمت عليه اثنتان من دول العالم الكبرى زحفت عليه من القاعدة الاستعمارية التى خلقتها المؤامرات الرامية الى ارهاب الأمة العربية وتمزيقهـا وهى اسرائيل .

ان الاستعمار فى معركة السويس كشف نفسه وكشف قواعده وكشف أعوانه .

ان الاستعمار انقض على شـــعب مصر بالسلاح لأن الشـعب المصرى حاول أن يحقق اســـتقلاله ويبنى نقدمه من احد موارده

الوطنية الذى طال استغلال الاستعمار له واحتكاره لكل عائده وقيمته .

ان الشعب المصرى باسترداد قناة السويس ضرب الاستعمار واحتكاراته فى الصميم .

واثبت صلابته بتحمله العنيد لتبعات اصراره الى حد قبول المعركة المسلحة – فى وجه قوى زاحفة جرارة .

ان الشعب المصرى – بثباته الرائع وبقتاله المرير ضد الغزو – استطاع أن يهز الضمير العالمى ويحركه بصورة لم يسبق لها مثيل فى التطور الدولى .

ولقد كان التحول الرائع فى المعركة نقطة فاصلة فى حركات التحرير .

ان الشعب المناضل الذى كان يواجه الطغاة الكبار وحده ، لم يعد وحيدا .

وانما انقلب الموقف راسا على عقب نتيجة للمقاومة الوطنية الباسلة .

ان الذين تجمعوا ضد شعبنا ليعزلوه وجدوا انفسهم فى عزلة عن الدنيا كلها ، بينما وقفت شعوب العالم كلها مع شعبنا تشد أزره وتلوح له بأيديها تحية له وتضامنا معه .

ان الهزيمة المريرة التى منى بها الاستعمار فى حرب السويس أنهت عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .

ان نهاية هذا العهد البغيض بالنسبة لكل شعوب العالم تحققت بفضل نضال شعبنا .

ان الاستعمار الذى ما زال متمسكا بأهدافه غير أسلوبه .

ان شعبنا كان بالمرصاد لكلّ محاولات التنكّر والتخفى وواصل مطاردته لها وتجميع قوى الشعوب ضدها .

ان اصرار شعبنا على محاربة الاحلاف العسكرية — التى تريد أن تجر الشعوب رغم ارادتها الى فلك الاستعمار — كان صوتا عاليا بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبها محذرا .

ان اصرار شعبنا على تصفية العدوان الاسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى ، هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب وليس تعقب سياستنا للتسلل الاسرائيلى فى افريقيا غير محاولة لحصر انتشار سرطان استعمارى مدمر .

ان اصرار شعبنا على مقاومة التمييز العنصرى هو ادراك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى ، ان الاستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الاجنبى ، بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها ، وليس التمييز العنصرى الا لونا من الوان استغلال ثروات الشعوب وجهدها ، فان التمييز بين الناس على أساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم

ان الرق كان الصورة الأولى من صور الاستعمار ، والذين ما زالوا يباشرون أساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم ، وانما يلحقون الأذى بالضمير الانسانى كله وبما أحرزه من انتصارات .

ان شعبنا لم يدخر جهدا فى سعيه نحو السلام .

ان السعى نحو السلام قاد خطى شعبنا الى مراكز دولية أصبح لها الآن من قوة الاشعاع ما يضىء الطريق نحو السلام .

ان شعبنا الذى ساهم بكل اخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج

واتجاحه ، والذى شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول عن طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة فى الايمان بالسلام .

لقد تكلم من باندونج ، مع غيره من دول آسيا وأفريقيا نفس اللغة التي تكلم بها امام الكبار الأقوياء فى الأمم المتحدة ان شعبنا فى دعوته الى السلام وفى عمله لتوطيد احتمالاته اشترك مع الجميع، وواجه الجميع بقوة التعبير الحر .

ان شعبنا الذى شارك فى الجهود الانسانية العظيمة المكرسة لتحريم التجارب الذرية ، وشارك ايجابيا فى العمل من أجل نزع السلاح ، انما كان يصدر عن ايمان مطلق بالسلام .. لانه يؤمن ايمانا مطلقا بالحياة .

ان شعبنا يعرف قيمة الحياة لانه يحاول بناءها على أرضه .

ان صدق دعوته للسلام ينبع من حاجته الماسة اليه .

ان السلام هو الضمان الأكيد لقدرته على الاستمرار فى معركته المقدسة من اجل التطوير .

ان العمل من أجل السلام هو الذى سلح شعبنا بشعار : « عدم الانحياز والحياد الايجابى » .

ان ارتفاع هذا الشعار اليوم على قارات كثيرة من العالم هو تحية عظيمة لاخلاص شعبنا فى خدمة السلام ، ان الدعوة الاولى لأول مؤتمر لدول عدم الانحياز ـ هذه الدعوة التى صدرت فى القاهرة ولقيت استجابة رائعة لدى الكثير من الشعوب ، كانت فى نفس الوقت تقديرا انسانيا للمنهج الذى سلكناه فى خدمة السلام بعد ايماننا به واخلاصنا له .

بل ان الذين يحاولون اليوم استغلال شعار عدم الانحياز

والحياد الايجابى ليستروا به أمام شعوبهم انحيازهم الى معسكرات الغرب والاستعمار .. انما يقدمون اطراء غير مباشر لشعبنا الذى كان رائدا فى رفع هذا الشعار عن ايمان وفى النضال من أجله عن حاجة حقيقية اليه نابعة من صميم كفاحه لاحراز التقدم .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء المشترك لشعوب العالم هو امتداد طبيعى للحرب ضد الاستعمار .. ضد الاستغلال .

وهو استطراد منطقى للعمل من أجل السلام لتوفير الجو الأمثل للتطوير .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء يصل بالسياسة الخارجية للجمهورية العربية الى الهدف النهائى الذى تسعى اليه سياستها الخارجية انعكاسا لنضالها الوطنى .

ان شعبنا يمد يده لجميع الشعوب والأمم العاملة من أجل السلام العالمى والرخاء الانسانى .

ان المعارك الدولية التى خاضها شعبنا انما كانت معارك دفاعية خاضها قتالا عن حقوقه المشروعة وحقوق الأمة العربية التى يشعر بانتمائه الحيوى اليها انتماء الجزء الى الكل .

ولقد رفع شعبنا ــ حتى فى أحلك ظروف المعارك القاسية التى أرغم على خوضها ــ شعاره الخالد (السلام لا الاستسلام) ايماءة واضحة الى انه يقبل التعاون الدولى ولكنه يقاوم السيطرة .

ان شعبنا يؤمن ان الرخاء لا يتجزأ . وان التعاون الدولى من أجل الرخاء أقوى ضمانات السلام العالمى .

ان السلام لا يمكن أن يستقر فى عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتا مخيفا ، ان السلام لا يمكن أن يستقر على حافة

الهوة السحيقة التى تفصل بين الأمم المتقدمة والأمم التى فرض عليها التخلف .

ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثانى الذى يهدد السلام العالمى بعد الخطر الأول الذى يكمن فى نشوب حرب ذرية مفاجئة .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء هو الأمل الوحيد فى تطور سلمى يقرب ما بين مستويات الأمم ويزرع المحبة بديلا عن سموم الكراهية .

ان التعاون الدولى من أجل الرخاء من جانب الدول المتقدمة هو التفكير الانسانى الذى يشترك فيه المسئولون وغير المسئولين عن العصر الاستعمارى .

ان التعاون الدولى يمتد على جبهة عريضة تحاول الجمهورية العربية ان تتحرك عليها .

انه يشمل فتح الاسرار العلمية للجميع . فان احتكار العلم يهدد البشرية بنوع جديد من السيطرة الاستعمارية .

كذلك هو يشمل الدعوة الى توجيه الذرة للسلام حتى تستطيع أن تخدم قضية التطوير وتضىء جوانب التخلف المظلم .

كذلك هو يشمل التبشير بفكرة توجيه المبالغ الطائلة التى توجه الى صنع الاسلحة النووية لتخدم الحياة بدلا من أن تترصدها وتتربص بها .

كذلك هو يشمل الدعوة الى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

ان شعبنا يمد نواياه المعززة بالأعمال لتحقيق التعاون الدولى عبر كل المحيطات والى كل الاقطار .

واذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة افريقية ويؤمن بتضامن أسيوى أفريقى ، ويؤمن بتجمع من أجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحى وثيق وبولائه لميثاقها الذى استخلصته آلام الشعوب فى محنة حربين عالميتين تخللتهما فترة من الهدنة المسلحة .

***

ان الايمان بهذا كله لا يتعارض ولا يتصادم ، وانما هى حلقات سلسلة واحدة .

ان شعبنا شعب عربى ومصيره يرتبط بوحدة مصير الأمة العربية .

ان شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ان شعبنا ينتمى الى القارتين اللتين تدور فيهما الآن اعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين .

ان شعبنا يعتقد فى السلام كمبدأ ، ويعتقد فيه كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من أجله مع جميع الذين يشاركونه نفس الاعتقاد .

ان شعبنا يعتقد فى رسالة الاديان وهو يعيش فى المنطقة التى هبطت عليها رسالات السماء .

ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادىء الانسانية السامية التى كتبتها الشعوب بدمائها فى ميثاق الأمم المتحدة .. ان فقرات

أكثيرة في هذا الميثاق قد كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب»

* * *

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

اعلان الميثاق

وفى ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٢ أقر المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الميثاق الوطنى .

وتلا السيد الامين العام للمؤتمر اعلان الميثاق .

ان شعبنا قد عقد العزم على أن يعيد صنع الحياة على أرضه بالحرية والحق ، بالكفاية والعدل ، بالمحبة والسلام .

ان شعبنا يملك من ايمانه بالله ، وايمانه بنفسه ، ما يمكنه من فرض ارادته على الحياة . ليصوغها من جديد وفق أمانيه .

نحن اعضاء المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، الممثلين لقطاعات الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة .

والصادرين عن ارادة شعبية تبرم أمرها فى اجماع ووحدة :

ايمانا منا بالله ، وبما أنزل من شريعة الحق والخير والسلام ، وتقديسا لحق الانسان فى العزة والكرامة ، وفى الكفاية والعدل ، واستمساكا بحق أمتنا فى الحياة والتحرر والانطلاق .

وتثبيتا لخطانا على طريق ثورتنا الانسانية والاجتماعية والسياسية .

وسعيا الى تحقيق التكافل وتذويب الفوارق بين الطبقات .

وتوكيدا لمعانى الفضيلة والايثار فى سلوك الفرد وصلات الجماعة ..

وتجلية لطابعنا الشعبى وحياتنا الاصيلة فى اطار قيمنا الروحية الدينية والخلقية .

واعتزازا بتراثنا فى الماضى ، وبجهادنا فى الحاضر ، وعملنا من اجل المستقبل .

ويقينا باننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربى ، وان امتنا العربية أمة واحدة .

وأداء لواجبنا التاريخى ، ورسالتنا الخالدة فى بناء السلام القائم على العدل .

بذلك كله ، ومن أجل ذلك كله ، نقر هذا الميثاق ، ونعلنه اطارا لحياتنا ، وطريقا لثورتنا ، ودليلا لعملنا من أجل المستقبل .

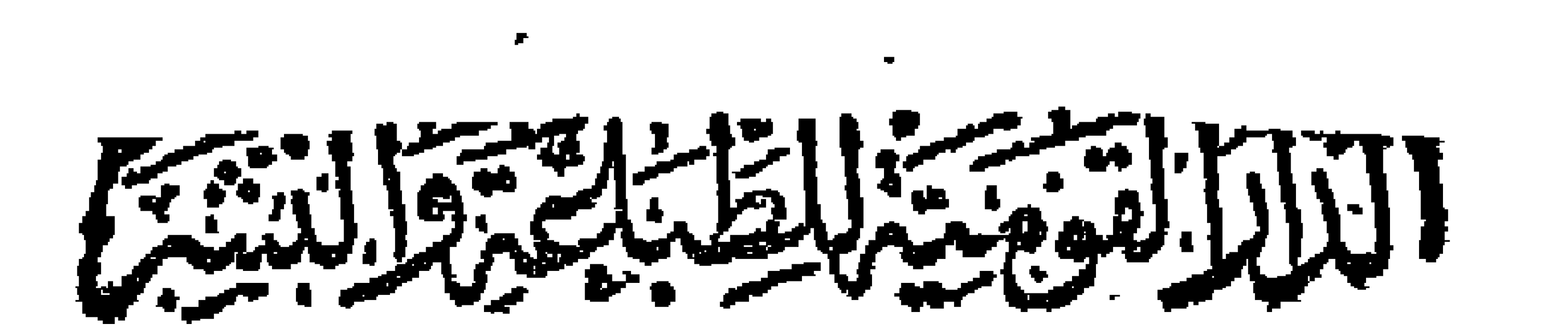
نعلن ميثاقنا ونعاهد الله على أن نستمسك بكل ما فيه من معانى الحق والخير والعدل فى الحياة ، وأن نبذل كل ما أودعنا الله من طاقة لنضع هذه المعانى جميعا موضع التنفيذ .


« وعلى الله قصد السبيل »

* * *

ابواب الميثـــاق

صفحة


الدار القومية للطباعة والنشر


53
mi
2